

أَبْنُو الْأَعْلَى الْمُرَوِّدِي

تَدْوِينُ الدِّسْتُورِ الْإِسْلَامِيِّ

دَارُ الْإِثْرَانِ الْعَرَبِيِّ
لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

اهداءات ٢٠٠٣

أ.د/ ماهر عبد الحادي

القاهرة

أَبُو الْأَعْلَى الْمُودودي

تدوين الدستور الإسلامي



دار التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع
مسجد المشهد الحسيني ت ١٣٦١هـ

المقدمة

هذه محاضرة القاها الأستاذ المودودي في أيام جمعية المحامين Bar Association في مراكش في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ، أيام كانت حركة المطالبة بالدستور الاسلامي قائمة على قدم وساق في طول باكستان وعرضها .

كان جمهور المسلمين يطالبون بالدستور الاسلامي ، ولكن قليل منهم أولئك الذين كانوا يعرفون ما هو الدستور الاسلامي في حقيقة الامر وما هي مصادره وما هو الطريق لتدوينه شأن بساير الدول المتحضرة الراقية في هذا الزمان . فهذه هي المسائل التي تناولها الأستاذ بالبحث في هذه المحاضرة .

وقد كان الأستاذ المودودي قد نشر هذه المحاضرة في مجلة « ترجمان القرآن » أيضا ثم نشرها بصورة رسالة مستقلة وزعت منها آلاف مؤلفة من النسخ في باكستان - وترجمت الى اللغة الانجليزية ، ولها يد وأى يد في تنوير الرأي العام في باكستان بحق الدستور الاسلامي .

اما ترجمتها العربية - التي بين يدي القارئ - فقد ظهرت لأول مرة في القاهرة سنة ١٩٥٣ .

تدوين الدستور الاسلامي

طبيعة المشكلة :

ان هذه القضية يجب علينا ان نفهمها ونعرف طبيعتها قبل ان نأخذ في الكلام على تفصيلها . فالذى نطالب به اليوم ونعمل على تحقيقه هو ان يكون الدستور الاسلامى دستور هذه البلاد . ولكننا لا نغنى بذلك . ان الدستور الاسلامى دستور قد تم تدوينه وجئنا نطالب اليوم بتففيذه ، بل الواقع أننا نريد أن نحول دستورا غير مكتون (Unwritten Constitution) الى دستور مكتون (Written Constitution) (١) ، فان الدستور الاسلامى شيء لم يعمل على تدوينه بعد . ولهذا الدستور غير المكتون عدة مصادر علينا ان نستفيد منها عندما نرتب لبلادنا « دستورا مكتونا » وفقا لأحوالنا التى نحن فيها اليوم .

وليس الدستور غير المحون بشيء غريب لم تعهده الدنيا ، فإنه ما زالت جميع الدول في العالم تجرى نظمتها على الدساتير غير المحونة الى القرن الثامن عشر ، ولا تزال دولة كبيرة من دول العالم - بريطانيا - تجرى شئونها الى يومنا هذا من غير ما دستور محون . ولو أن إنجلترا دفعتها الحاجة الى أن تتون دستورها ، لما وسعها إلا أن تترتب مواد دستورها باقتباسها من مختلف المصادر لدستورها غير المحون . وما نحن اليوم نواجه مثل هذه الحاجة بعينها .

(١) المراد بالدستور المحون : صك Document ينطوى على القواعد الأساسية التى يقدم عليها نظام دولة من الدول ، ولها فى هذه الدولة منزلة قانونية مسلم بها من جميع الأهالى ، فكل دولة لا يكون دستورها مدونا بصورة صك مثل هذا الصك لا يقال لمجموع قواعدها الدستورية الا « دستورا غير محون » ، حتى لو كانت هذه القواعد مكتوبة معشرة فى مختلف مصادرها .

مصادر الدستور الاسلامي

١ - القرآن :

فاول مصدر من مصادر الدستور الاسلامي هو القرآن ، وقد بين الله تعالى فيه احكامه وقواعد شريعته . وهذه الاحكام والقواعد شاملة لجميع شئون الحياة البشرية ، وهي لا تتضمن هداية الانسان في اعماله الفردية وسيرته الشخصية فحسب ، بل تتضمن ايضا مبادئ اساسية واحكاما قاطعة لاصلاح كل شعبة من شعب حياته الجماعية وتنظيمها . وكذلك قد اوضح للمسلمين فيها كل ما يحتاجون اليه من المبادئ التي ينبغي لهم ان يقيموا عليها دولتهم ، والاهداف التي - من اجلها - ينبغي لهم ان يقيموها .

٢ - سنة الرسول صلى الله عليه وسلم :

والمصدر الثاني من مصادر الدستور الاسلامي هو سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، التي يتبين بها كيف قام النبي صلى الله عليه وسلم بتنفيذ احكام القرآن ومبادئه في ارض العرب ، وكيف افترغ فكرة الاسلام في قالب العمل ، وكيف شكل مجتمعا اسلاميا على اساس هذه الفكرة ، ثم كيف نظم هذا المجتمع وأبرزه في صورة دولة كاملة وكيف عنى بتسيير الشعب المختلفة لهذه الدولة فكل هذه الامور وامثالها لا نعلمها ولا يفكر أن نعلمها الا من السنة النبوية، ولقد دعا ، وبها تعرف وجهة القرآن الحقيقية ، فكانها انطباق لمبادئ القرآن على الأحوال العملية يزودنا بسوابق (Precedents) ثمينة للدستور الاسلامي^١، ولحصل به على مجموعة مهمة كبيرة للتقاليد الدستورية (Constitutional Tradition) .

٣ - أعمال الخلفاء الراشدين :

والمصدر الثالث من مصادر الدستور الاسلامي هو تصرفات الخلفاء الراشدين من بعد النبي صلى الله عليه وسلم . ونحن اذا رجعنا الى كتب الحديث والتاريخ والسيرة ، وجنناها حافلة بالنصوص والمسوابق من أعمال الصحابة التي جاءوا بها لتسيير أمر الدولة الاسلامية بعد النبي صلى الله عليه وسلم . فما أعمالهم هذه الا أسوة نتأسى بها وقدوة نفتدى بها . والذي ما زالت الأمة - منذ أول أمرها الى يومنا هذا - تتلقاه بالقبول والاذعان ، أن كل ما اتفق الصحابة على فهمه والعمل به من أحكام الدين وأوامره - وهو ما نسميه اصطلاحا بالاجماع - وأن كل ما قضى به الخلفاء الراشدون في مختلف المسائل الدستورية والقانونية بعد مشاوره الصحابة رضوان الله عليهم ، هو حجة لمن بعدهم من المسلمين لابد لهم اليوم من التسليم بها كما هم . ذلك لانه لا معنى لاجماع الصحابة على رأى أو أمر الا أنه يمثل فهمها صحيحا لكتاب الله أو طريقا سليما في العمل بآياته . وهم اذا اختلفوا في شئ ، علمنا أن فيه مجالا لاختلاف الآراء ، ومن الممكن أن يؤثر فيه قول على قول اذا رافقه الدليل ، أما اذا أجمعوا على أمر فذلك يستلزم أنه لا يصح فيه الا تعبير واحد ، ولا يجوز الأخذ منه الا بالسلوك المألوف عنهم . وذلك أنهم استفادوا من صحة النبي صلى الله عليه وسلم ، واعترفوا من مناهل علمه ومعرفته وطول ملازمته ، فمن المستبعد اتفاقهم على خطأ في أمر الدين ، أو تنكبهم عن محجة الصواب في فهمه .

٤ - مذاهب المجتهدين :

رابع المصادر للدستور الاسلامي هو ما ذهب اليه المجتهدون في الأمة على حسب معرفتهم للدين وبصيرتهم في أحكامه ، عندهما عرضت لهم مختلف المسائل الدستورية . فهذه المذاهب ، وإن لم تكن حجة في الدين ، سوف تساعدنا كثيرا في فهم روح الدستور الاسلامي وقواعده .

هذه هي المصادر الأربعة لدستورنا • فإذا أردنا أن نطوّر الدستور الإسلامي ، فلا بد أن نقبّس قواعده من هذه المصادر ثم نجمعها ونرتبها ، كما أنه إن أراد أهل إنجلترا اليوم أن يعدّوا دستورهم مثلا ، فلا مندوحة لهم أن يبحثوا في قانونهم الوضعي (Statu Law) العرفي (Common Law) وسلوكهم الدستوري (Constitutional U age) ويستخرجوا منها مادة مادة ، وينظّموها في سلك واحد • وأن يدقّقوا - كذلك - النظر في اأضوية محاكمهم ويستنبطوا منها كثيرا من الأحكام والقواعد الدستورية •

المشاكل

وهذه المصادر الأربعة للدستور الإسلامي وإن كانت مدونة في الكتب ، ولا تزال في متناول أيدي الناس • فالقرآن محفوظ ، والسنة النبوية والوقائع عن أعمال الخلفاء الراشدين وآراء المجتهدين كلها مدونة موجودة في الكتب • فلا شيء منها مفقود • غير أن هناك بعض صعوبات ومشاكل تواجهنا إذا أردنا أن نقبّس منها قواعد دستورنا غير المحوّن ونرتبها ونبرزها في صورة دستور مدوّن • وقبل أن أتقدم في البيان ، أريد أن نستعرض هذه المشاكل ونتبين حقيقتها •

غرابية المصطلحات :

المشكلة الأولى جاءت من جهة اللغة • وبيان ذلك أن الناس عامة في هذا الزمان ، قليلا ما يتفطنون لما ورد في القرآن وفي كتب الحديث والفقه من المصطلحات عن الأحكام والمبادئ الدستورية ، ذلك بأن نظام الاسلام السياسي قد تعطل فينا منذ أمد غير يسير ، فلا يكاد اليوم يسمع بتلك المصطلحات • ففي القرآن الكريم كثير من الكلمات نفروها كل يوم ولكن لا نكاد نعرف أنها من المصطلحات

الدستورية ، كالسلطان والملك والحكم والأمر والولاية ، فلا يحرك مغزى هذه الكلمات الدستورية الصحيح إلا قليل من الناس . ومن ثم نرى كثيرا من الرجال المثقفين يقضون عجا ويسألوننا في حيرة اذا ذكرنا لهم الاحكام الدستورية في القرآن : « أو في القرآن آية تتعلق بالدستور ؟ » والحق أنه لا داعي الى المعجب لحيرة مثل هؤلاء الأفراد ، فان القرآن ما نزلت فيه سورة سميت « بالدستور » ، ولا نزلت فيه آية بمصطلحات القرن العشرين .

الترتيب الغريب للكتب الفقهية القديمة :

والمشكلة الثانية جاءت من جهة أن المسائل الدستورية لا توجد في كتبنا الفقهية مجموعة في موضع واحد تحت أبواب وفصول مستقلة ، بل قد اختلط الدستور فيها بالقانون . ومن المعلوم أن الفكرة القائلة بأن الدستور شيء مستقل مختلف عن القانون ، ما نشأت الا في العصور المتأخرة ، وما بدأ الناس في استعمال كلمة الدستور بمعناها الجديد الا حديثا . لا شك أن فقهاء الاسلام قد بحثوا جميعا المسائل التي نسميها اليوم بالمسائل الدستورية . الا أننا نجد أبحاثهم مبعثرة في مختلف الأبواب القانونية في كتبهم الفقهية . فان وجدنا مسألة من مسائل الدستور في كتاب القضاء مثلا ، نجد الثانية في كتاب الامارة والثالثة في كتاب السير والرابعة في كتاب النكاح والطلاق والخامسة في كتاب الحدود والسادسة في كتاب الفقه . ثم ان لغتهم ومصطلحاتهم التي وردت في كتبهم مختلفة اختلافا عظيما من الاصطلاحات الشائعة في هذا الزمان : حتى ان الخطي لا يكون متصلا من مختلف فروع القرآن ومسائله ولا متمكنا من أساليب اللغة ، لا يمكن أن يعرف مسألة من مسائل القانون العرفي ان جاءت ضمن قوانين البلاد الداخلية ، أو مسألة من مسائل القانون الدستوري ان جاءت مختلطة بقانون الأحوال الشخصية .

فساد النظام التعليمي :

والمشكلة الثالثة جاءت من جهة نظامنا التعليمي الذي لا يزال قائما عندنا على أسس غير صحيحة منذ امد طويل . فالذين يدرسون العلوم الدينية عندها لا يعرفون علم السياسة الجيدة ومسائله ، ولا القانون الدستوري وما يتعلق به ، فغرامهم يصرفون أعمارهم في حرس القرآن والحديث وكتب الفقه وتعليمها ولكن يصعب عليهم أن يفهموا المسائل السياسية والدستورية الجيدة باللغة والمصطلحات الشائعة اليوم ثم يبينوا للناس ما للإسلام فيها من المبادئ والأحكام . فهم في حاجة الى أن تبين لهم هذه المسائل باللغة والمصطلحات التي يعرفونها ، وعندئذ يمكنهم بسهولة أن يتبينوا فيها مبادئ الإسلام وأحكامه وأين مرجعها من القرآن أو كتب الحديث والفقه . ومن جهة أخرى نرى رجالنا المتعلمين الجدد الذين تسلموا اليوم أزمة نظامنا المدنية والسياسية والقانونية والقضائية ، يعرفون مسائل الحياة الجديدة معرنة تامة ، ولكنهم لا يعلمون هداية دينهم في هذه المسائل . وهم لا يعلمون كل ما يعلمون عن الدستور والقانون والسياسة الا بواسطة تعاليم الغرب ومناهجه ونماذج العملية ، في حين أن معرفتهم بالقرآن والآثار الدينية ضئيلة جدا والذين يحبون منهم - بصحق قلوبهم وصفاء نياتهم - أن يحيسوا النظام السياسي الإسلامي من جديد ، هم في حاجة شديدة اليوم الى أن نبين لهم هداية الإسلام في هذه المسائل باللغة والأساليب التي يعرفونها . فلا شك أن هذه عقبة كؤود، تقوم اليوم في سبيل تبوير الدستور الإسلامي الصحيح .

دعاة الاجتهاد مع الجهل :

والمشكلة الرابعة هي أحدث المشكلات وأخطاها أن تكون أضحوكة من الأضحوكات أو فكاهة من الفكاهات . فقد نشأت في أيماننا وجهة

جديدة للتفكير تقول : أن لا كهنوتية في الاسلام . فليس للعلماء من اختصاص بالقرآن والسنة والشريعة حتى يكون لهم وحدهم الحق في التعبير عنها ، بل المسلمون جميعا يتمتعون بهذا الحق معهم . وما عند العلماء من حجة تجعل آراءهم أرجح من آرائنا وأقوالهم أكثر وزنا من أقوالنا في أمر الدين . فمثل هذه الأقوال يتشقق بها الذين ما أوتوا أدنى حظ من معرفة القرآن والسنة ، ولم يطلعوا على النصوص الدينية ، ولم يصرفوا يوما من أيام حياتهم في الدراسة الوافية للدين وتعاليمه . فبدلا من أن يشعروا بقصورهم في معرفة تعاليم القرآن ويبذلوا جهدا في تداركه ، أبوا الا انكار ضرورة هذه المعرفة وأصروا أن يتركوا وشأنهم ليشوهوا وجه الدين الحنيف ويموهوا تعاليمه النزيهة بتأويلاتهم السخيفة من غير ما علم ولا معرفة .

ولعمر الحق انه لو تركت سورة الجهل على حالها تشدد وتثور ، لا يبعد أن يقوم غدا رجل منا فيقول أن لا قضاء في الاسلام ، فيجوز لكل أحد من الناس أن يدلي برأيه في القائلون ، ولو لم يكن يعرف منه الا الف والباء . ويقوم بعده رجل آخر ويعلن أن لا هندسة في الاسلام ، فمن حق كل رجل أن يتكلم في الهندسة ، ولو لم يكن على أدنى معرفة بمبادئها . ثم يقوم بعده رجل ثالث ويعلن أن ليس هناك من حاجة الى حق في مهنة الطب ، فيشرع في معالجة المرضى ومداواتهم من غير أن يكون على صلة بالطب . ولنت شعري ما الذي جعل هؤلاء يعمنون في السفامة وتسلول لهم نفوسهم أن يخادعوا الأمة ، ويظنوها مصدقة لأرائهم الواهية وأقوالهم الباطلة ؟ . نعم لا جرم أنه لا كهنوتية في الاسلام ، ولكن هل يعلم هؤلاء اليوم ما معنى ذلك ؟ انما معناه أن الاسلام ليس كاليهودية حتى ينحصر فيه علم الشريعة والقيام على الخدمات الدينية في سبط من الأسباط أو قبيلة من القبائل ، ولم يفرق فيه - كما في المسيحية - بين الدين والدنيا فتكون الدنيا للقيصرة ، ويكون الدين للرحبان والأخبار . ولا ريب - كذلك - أن لا اختصاص لأحد بتفسير القرآن والسنة

والشريعة ، والله لا ينحصر العلماء في سلالة خاصة من السلالات
أو أسرة معينة من الأسر فلا يكون الا لافرادها يقوارثونه كابرأ عن
كابر ، ولهم وحدهم أن يتحدثوا باسم الدين ويجتهدوا في تعاليمه
صون سائر المسلمين . فكما أنه من الممكن لكل أحد من الناس أن يكون
محاميا إذا درس القانون أو مهندسا إذا درس الهندسة أو طبيباً
إذا درس الطب ، فكذلك يجوز في الاسلام لكل فرد من أفراد المسلمين
إذا درس القرآن والسنة وصرف جانباً من أوقاته وجهوده في تلقي
علمهما أن يتكلم في مسائل الشريعة . وهذا هو المعنى الصحيح المعقول
ان كان هناك معنى لاتعدام الكهنوتية في الاسلام . ليس معناه أن
الاسلام كالألعاب في أيدي الأطفال . يجوز لكل من شاء من الناس
أن يعبث بأحكامه وتعاليمه ويصدر فيها آراء كما هو الشأن في
أقضية أعلام المجتهدين وفتاواهم ، ولو لم يكن قد بذل أدنى سعي
في فهم القرآن والسنة والتبصر فيهما . وإذا لم يكن مقبولا ولا معقولا
أن يدعى المرء أنه مرجع في أمر من أمور الدنيا من غير علم به ،
فما بالنا إذن نقبل في أمر الدين ادعاء هؤلاء القوم الذين يتكلمون
فيه من غير معرفة بأصوله ومبادئه ؟

ان هذه هي المشكلة للرابعة قد ظهرت أخيراً في سبيل تدوين
الدستور الاسلامي ، وهي أقوى من المشاكل الثلاث الأولى وأصعب
منها حلاً ، وقد كان من الممكن أن تحل تلك المشاكل الثلاث بالساعي
والجهود ، بل قد حلت عقداً الى حد عظيم بفضل من الله وتوفيقه .
لكن هذه المشكلة للرابعة الجديدة ربما يستحصى على النطاسيين
علاجها ، ولا سيما إذا كانت من جهة الذين هم متسلمون لليوم زمام
الأمر والسلطة فعلاً .

مسائل الدستور الأساسية

هذا ، وأريد أن أفكر لكم الآن بعض المسائل المهمة الأساسية من مسائل الدستور ، ثم أبين لكم على وجه الإيجاز ما نجد فيها من مصادر الاسلام الأصلية من القواعد والضوابط ، وسيتبين لكم من ذلك ما إذا كان الاسلام يرشدنا في المسائل الدستورية أم لا ؟ فإن كان يرشدنا ، فهل ارشاده هذا من باب مجرد التوجيهات أو التوصيات ، أم هو بمثابة الأحكام القاطعة التي لا يجوز لمسلم أن يتلقاها إلا بالقبول والاذعان ، ما دام لا يريد الخروج عن دائرة الاسلام ؟ ولئن أتناول بالبحث في هذا المقام الا تسع مسائل من مسائل الدستور الأساسية لما يلجئنا اليه الموقف من طرق باب الاختصار :

١ - المسألة الأولى « لمن الحكم ؟ الملك من الملوك ، أو طبقة من الطبقات ، أو لامة بأسرها ، أم لله تعالى » ؟ .

٢ - والمسألة الثانية « ما هي حدود تصرف الدولة ؟ وإلى أي حد يطيعها سكان البلاد ، ومتى يكونون في حل من طاعتها ؟ » .

٣ - والمسألة الثالثة « ما هي الحدود التي تعمل مختلف سلطات الدولة (Organs of the State) التنفيذية (Executive) والقضائية (Judiciary) والتشريعية (Legislative) في حيزها وما هي الوظائف التي يعهد بها إلى كل ركن من هذه الأركان وفي ضمن أي حدود يقوم بها ؟ وما هي نوع العلاقة التي تقتضيهما هذه الأركان فيما بينها ؟ » .

٤ - والمسألة الرابعة « ما هي الغاية التي تقوم لها الدولة ؟ ولأي غرض تعمل ؟ وما يكون لسياستها من المبادئ الأساسية ؟ » .

٥ - والمسألة الخامسة « كيف تؤلف الحكومة لتسيير نظام الدولة ؟ » .

٦ - والمسألة السادسة « ما هي الصفات والمؤهلات Qualifications التي يتحلى بها القائمون بأمر الحكومة ؟ ومن الذين يعدون أهلا لتسيير شؤونها ؟ » .

٧ - والمسألة السابعة « ماذا يكون في الدستور من أسس الخفية (Citizen ship) ؟ وبأي طريق يصبح الفرد عضوا في كيان الدولة ؟ » .

٨ - والمسألة الثامنة « ما هي الحقوق الأساسية لاهالي الدولة ؟ » .

٩ - والمسألة التاسعة « ما هي حقوق الدولة على الاهالي ؟ » .
فهذه المسائل لها منزلة أساسية في كل دستور من دساتير العالم ، فلننظر الآن ماذا يجيب به الاسلام عن هذه الاسئلة الأساسية ؟

١ - إن الحاكمية

لنأخذ بالبحث قبل كل شيء مسألة : من ذا الذي يبوئه دستور الدولة الإسلامية منصب الحاكمية ؟ فهذه مسألة يجيب عليها القرآن بجواب قاطع واضح أكمل الوضوح ، وهو أن الحاكمية بكل معنى من معانيها لله تعالى وحده ، فإنه هو الحاكم الحقيقي في واقع الأمر ، ولا يستحق أن يكون الحاكم الاصلى الا هو وحده . ومن أراد أن يفهم هذه الكلمة حق الفهم ، فليح أن يحرك أولا كلمة (الحاكمية) ومدلولها ادراكا تاما ؟

معنى كلمة (الحاكمية) :

تطلق هذه الكلمة على السلطة العليا والمهيمنة المطلقة على حسب ما يصطلح عليه اليوم في علم السياسة فلا معنى لكون فرد

من الأفراد - أو مجموعة من الأفراد أو هيئة مؤلفة منهم - حاكمها
إلا أن حكمه هو القانون ، وله الصلاحيات التامة والسلطات الكلية
غير المحدودة لينفذ حكمه في أفراد الدولة ، وهم مضطرون إلى طاعته
طوعا أو كرها . وما هناك من شيء خارجي يحد صلاحياته في الحكم
غير إرادته ومشيعته هو نفسه . والأفراد ليس لهم بازائه حق من
الحقوق . وكل من له شيء من الحقوق منهم . فانما هو منحة جاد
بها عليه حاكمه ، وكل حق يسلبه هذا الحاكم ينعدم بنفسه ، لأنه
لا ينشأ كل حق فطري إلا لأن الشارع قد أنشأه . فإذا سلبه
الشارع لم يعد حقا من الحقوق حتى يطالب به . إن القانون يسن
بارادة صاحب الحاكمية ويجب على الأفراد طاعته وأما صاحب الحاكمية
نفسه ، فما هناك من قانون يقيد ويوجب عليه الطاعة لأحد . فهو
القادر المطلق في ذاته ، ولا يجوز سؤاله فيما أصدر من أحكام عن
الخير أو الشر ولا عن الصواب أو الخطأ . فكل ما يفعله هو الخير
ولا يحل لأحد ممن يطيعه أن يعده من الشر ويرفضه . وكل ما يفعله
هو الصواب ولا يحل لأحد ممن يتبعه أن يرى فيه شيئا من الخطأ .
فلا بد أن يعترف له الجميع بكونه سبوحا مقدوسا منزها عن الخطأ .
بصرف النظر عما إذا كان كذلك أم لم يكن .

فهذا هو تصور الحاكمية القانونية ، الذي يقيمه العالم بالقانون
(jurist) . وما الحاكمية بشيء أقل منه أبدا . ولكن هذه
الحاكمية إنما تبقى فرضا من الفروض ما دامت لا تستند إلى حاكمية
واقعية - أو حاكمية سياسية (Political Sovereignty) على
حسب ما يصطلح عليه في علم السياسية - أي مالكة للسلطة التي
تعنى بتبوء هذه الحاكمية القانونية منصبها في واقع الأمر .

لن الحاكمية في واقع الامر ؟

ناول ما يسأل عنه بهذا الصدد : أفتوجد اليوم حاكمية مثل
هذه الحاكمية في الدائرة الانسانية في واقع الامر ؟ فإن كانت

فأين هي ؟ ومن الذى يقال انه حاملها ؟ افترون فى نظام من النظام الملكية ملكا يحمل هذه الحكمية أو وجد من قبل أو يمكن أن يوجد يوما من الأيام ؟ ولامر الحق انكم مهما بذلتم الجهود فى البحث واستعرضتم لهذا الغرض اكبر ملك فى الارض وأوسع سلطانا ؟ فإنه يتبين لكم ، اذا حللتم سلطانة تحيلا ، انه يحد صلاحياته التى يتمتع بها أكثر من عامل خارجي واحد لا يخضع لارادته . ومن أجل ذلك تشاهدون علماء علم السياسة كلما وضعوا نصب أعينهم هذا التصور الواضح للحاكمية ثم حاولوا ليجدوا فى الدائرة الانسانية كلها مصداقا حقيقيا لهذا التصور اعيانهم البحث وحاروا فى أمرها ، ولم يجدها الا اسما لا وجود لاسماه أو رؤية لا يمكن تحقيقها . وذلك ما قد بينه القرآن فى غير آية من آياته ، وأوضح للناس أن الله تعالى وحده هو الحامل لهذه الحكمية وأنه هو الغالب المطلق الأعلى « فقال لما يريد » وأنه هو وحده غير مسؤول عن أعماله « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » وأنه هو المقتدر القوى العزيز « بيده ملكوت كل شيء » وأنه وحده الذى لا تحد سلطته قوة من القوى « وهو يجير ولا يجار عليه » وأنه هو وحده المنزه عن الخطأ « الملك القدوس السلام » .

من ذا الذى يستحق الحكمية ؟

والسؤال الثانى اننا صرفنا النظر عن الحقيقة الواقعة فى نفس الأمر وربوانا احدا غير الله تعالى منصب هذه الحكمية ، فهل يستحق فى حقيقة الامر أن يكون حكمه القانون ، ولا يكون لأحد ممن سواه حق من الحقوق ، ويطيعه الجميع طاعة مطلقة ولا يجوز سؤاله عن الخير والشر ولا الصحة أو الخطأ فيما يأتى من الأعمال ؟ وكل من يخول هذا الحق سواء أكان فردا من الافراد أو هيئة مؤلفة من عدة أفراد أو أغلبية سكان الدولة . لابد أن يسأل فى أمره : على أى أسس قد نال لنفسه هذا الحق ؟ وأى حجة على أنه يستحق هذا

الحكم على الأفراد ؟ وغاية ما يمكن أن يجلب به على هذا السؤال هو أن الأفراد أنفسهم قد رضوا بأن يكون حاكما عليهم . ولكن هل يسعكم أن تسلموا أنه إذا باع رجل نفسه برضى من نفسه لرجل آخر فقد نال عليه المشتري حقوق الملكية المشروعة ؟ وإذا كان هذا الرضاء لا يبيح هذه الملكية ، فكيف يكون مجرد رضاء الجمهور الناشئ عن سوء فهم منهم مبيحا لوجود حاكمية من الحاكميات تسيطر عليهم ؟ والقرآن يحل هذه المعضلة ويبين للناس أنه لا يحل لأحد غير الله أن ينفذ حكمه في عباد الله ، أنه ليس هذا الحق إلا لله وحده ، وذلك أنه هو - وحده - خالقهم (**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**) وهذا شيء لا يمكن أن يرفضه كل من يؤمن بالله ويعترف له بالخلق .

من ذا الذي ينبغي أن تكون له الحاكمية ؟

والسؤال الثالث أنه إذا ضربنا الصفع عن كفه كل شيء على الحق أو الباطل وعهدنا بمنصب الحاكمية إلى سلطة انسانية ، فهل نضمن بذلك فلاحا للانسانية ؟ ولعمر الحق أنه لا يمكن أن يكون للانسان من الكفاءة ومؤهلات الحكم ما يجعل له صلاحيات غير محدودة للحكم على الأفراد ، ولا يكون لأحد من حق بازائه ويسلم له الجميع بالانزاع في أقواله وأعماله - لا ، والله لا يستطيع الانسان أن يتحمل هذه التبعة الثقيلة على كامله ، وأيضا سلطة انسانية أوتيت مثل هذه الصلاحيات يكن الظلم وينتشر الفساد ، ولا مندوحة من ذلك - ينتشر الظلم والفساد في داخل المجتمع ، وتشمل ويلات ظلمها وطغيانها المجتمعات الجائرة له . فالفساد في طبيعة هذا النظام . ومن ثم فإنه ما من مرة لجأت الانسانية فيها إليه ، إلا وفالت على يده الفساد والجور والطغيان . ذلك لأنه إذا بوى منصب الحاكمية من ليست له الحاكمية في واقع الأمر وليس له من حق فيها ، فلا قيل له أبدا بأن يستعمل صلاحيات هذا المنصب وحقوقه الواسعة على الوجه الصحيح . وذلك ما قد أكدته القرآن وبينه بقوله : **(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون)** (المائدة : ٤٥) .

حاكمة الله القانونية :

ولأجل كل هذا قد بت الاسلام في مسألة الحاكمية القانونية وقضى أنها لله تعالى وحده ، الذى لا يقوم هذا الكون ولا تسير شؤونه الا على حاكميته الواقعية ، والفق له حق الحاكمية على الناس من غير مشارك ولا منازع . وذلك ما بينه القرآن وأبدأ في ذكره وأعاد في ما لا يكاد يعد من آياته وبقوة من البيان لا يمكن أن يؤتى بمثلها لاثبات أمر ما . فقال « **ان الحكم الا لله** » . أمر أن لا تعبدوا الا اياه . **فلكم الدين القيم** » (يوسف : ٤٠) وقال في موضع آخر « **اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء** » (الاعراف : ٣) وقد عبر عن الانحراف عن حاكمية الله القانونية بالكفر الصريح في آية ثالثة حيث قال « **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** » (المائدة : ٤٣) . ويتضح وضوحا تاما من هذه الآية أن الاسلام والايمان انما هما عبارة عن التسليم بحاكمة الله القانونية والاذعان لها ، وما الجحود بها الا كفر صريح .

منزلة الرسول :

وممثلو هذه الحاكمية القانونية لله تعالى هم الانبياء والرسول في هذه الدنيا ، أى أن الانبياء والرسول هم الوسيلة التي بها نعلم ما وضع لنا شارعنا (Legal Sovereign) من قانون أو شريعة . ولأجل ذلك قد كلف الاسلام أبناءه أن يطيعوا الرسل طاعة تامة . والله تعالى ما أرسل الى أمة من أمم الارض رسولا الا وأعلن فيهم « **اتقوا الله وأطيعوا** » . وقد جمل القرآن هذا مبدأ قاطعا من مبادئه « **وما أرسلنا من رسول الا ليطاع** » (النساء : ٦٤) ، وقال « **ومن يطع الرسول فقد أطاع الله** » (النساء : ٨٠) ، حتى ان القرآن ليأبى أن يسلم باسلام رجل لا يسلم بكون الرسول هو المرجع الأخير في ما يختلف فيه الناس من أمورهم ، فقال « **فلا وربك**

لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم
 حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما» (النساء : ٦٥) . وقال
 « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا أن يكون لهم
 الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا بعيدا »
 (الأحزاب : ٣٦) .

فلا يبقى بعد هذا عند الرجل منزع للشك أن الاسلام ليست
 الحاكمة القانونية التامة فيه الا لله تعالى ورسوله صلى الله عليه
 وسلم .

ما الحاكمة السياسية الا لله تعالى وحده :

هذا وقد تبين لكم رأى الاسلام وحكمه الواضح الصريح في
 المسألة الدستورية المهمة . وربما يسألني سائل « فلما الحاكمة
 السياسية (Political Soverienty) اذن ؟ » فالجواب الوحيد
 الصريح لهذا السؤال « أنها لله تعالى » ولا يمكن أن يكون لهذا
 السؤال جواب آخر ، لأن أى وكالة (Agency) تقوم لتنفيذ
 حاكمة الله تعالى بالقوة اسلماسية ، لا يمكن أن يقال لها بلفظة
 السياسة والقانون ذات حاكمة (overlengn) : بوجه من الوجوه
 ومن الظاهر أن القوة التى لا تحوز الحاكمة القانونية والتى يضيق
 صلاحياتها قانون أعلى لا قبل لها بالتغيير فيه ، لا يمكن أن تكون
 حاملة للحاكمية . أما ما هى الكلمة التى يعبر بها عن منزلتها
 الصحيحة الحقيقية ؟ فهذا سؤال قد أجاب عليه القرآن ، فنراه يعبر
 عن منزلتها بكلمة « الخلافة » أى ليست هذه القوة أو السلطة تفنفسها
 بالحاكم الأعلى وانما هى نائبة عن الحاكم الأعلى - وهو الله
 عز وجل .

الخلافة الجمهورية :

ولا يذهبن بكم سوء الفهم من كلمة النيابة الى انها عبارة عن ظل الله أو البابوية أو حقوق الملوك الالهية Divine rights of Kings - فقد قضى القرآن أنه ليست هذه المنزلة - منزلة الخلافة والنيابة - من حق فرد من الأفراد أو أسرة من الاسر أو طبقة من الطبقات ، وانما هي حق لجميع من يسلمون بحاكمية الله ويؤمنون بعلو القانون الالهى الذى جاءهم من عند الله تعالى بواسطة أنبيائه ورسله « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض » (النور : ٥٥) .

وهذا ما يجعل الخلافة الاسلامية « ديمقراطية » على العكس من القيصرية أو البابوية أو الثيوقراطية (الحولة الدينية Theocracy) على حسب ما يعرفها الغرب ورجاله . غير أن النظام الذى يعبر عنه رجال الغرب « بالديمقراطية » اليوم ، لا يتبوأ منصب الحاكمية فيه الا الجمهور أو الشعب ، وأما نظامنا الديمقراطى الذى نعبر عنه « بالخلافة » فلا يكون الجمهور فيه الا حاملى الخلافة لا الحاكمية نفسها . فكما أنه تتألف الحكومة فى جمهوريتهم لتدبير شؤون البلاد وتتغير بالرأى العام ، كذلك تتقاضى ديمقراطيتنا أن لا تتألف الحكومة ولا تتغير الا بالرأى العام ، ولكن الفرق بيننا وبينهم أنهم يحسبون ديمقراطيتهم حرة مطلقة العنان ونحن نعتقد الخلافة الديمقراطية متقيدة بقانون الله عز وجل (١) .

٢ - الحدود المعينة

وأما « ما هى الحدود المعينة للدولة فى الدستور الاسلامى » فهذه مسألة تتضح بنفسها بما قد أسلفنا آنفا من الشرح لكلمة الخلافة

(١) رابع نظرية الانظام السياسية للمؤلف .

فانه اذا كانت هذه الدولة خلافة من الله تعالى وتسلم بحاكميته القانونية ، فلا بد أن تكون صلاحياتها محدودة في ضمن ما قد وضع الله تعالى لها من الحدود . فما للدولة أن تأتي بشيء الا في ضمن هذه الحدود ولا يجوز لها أن تتجاوزها في حال من الأحوال بموجب الدستور ، وذلك مما لا يوجب مبدأ حاكمية الله القانونية فحسب . بل قد بينه القرآن ببيان واضح ، فنراه في غير آية من آياته يأمر بشيء أو ينهى عنه ثم يعقبه بقوله : « تلك حدود الله فلا تقربوها » ثم يأتي في ذلك بقاعدة كلية تتضمنها الآية « يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (النساء : ٥٩) . فبموجب هذه الآية نجد طاعة الدولة مشروطة بطاعتها لله والرسول ، وما هي بمستقلة بنفسها قائمة بذاتها . ومعنى ذلك أن الدولة لا حق لها أن تطالب الناس بطاعتها اذا كانت منسلخة من طاعة الله والرسول . وفي ذلك قال النبي الكريم صلى الله عليه وسلم « لا طاعة لمن عصى الله » (١) وقال « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » (١) .

والمبدأ الآخر الذي تقرره الآية مع هذا المبدأ هو أن كل نزاع يحدث في المجتمع الاسلامي - بين أفراد وأفراد أو بين طوائف وطوائف أو بين الرعية والدولة أو بين مختلف أجزاء الدولة وشعبها - انما يرجع القضاء فيه إلى ذلك القانون الأساسي الذي تلقيناه من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . ويقتضي هذا المبدأ - باعتبار عين نوعيته - أن لا تكون الدولة خالية من هيئة تفصل بين الناس بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

(١) مسند الامام أحمد ،

٣ - الحدود العملية لأركان الدولة

وطبيعة علاقة بعضها ببعض

ومن هنا تنحل المسألة الثالثة أى « ما هى حدود العمل لمختلف أركان الدولة واختصاصاتها » .

حدود المجالس التشريعية :

مما لا يخفى على أحد أن المجلس التشريعى اليوم ليس هو الا ما كان يصطلح عليه « بأمل الحل والعقد » من قبل . والظاهر فى أمره أن كل دولة أنشئت على الاذعان لحكمية الله ورسوله القانونية لا يجوز لمجلسها التشريعى فى حال من الأحوال أن يضع ، ولو باجماع أعضائه كلهم ، قانونا يخالف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت لكم أننا قول الله عز وجل « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » وقوله عز من نائل « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » ومن صميم ما تتطلبه هذه الأحكام أن يكون كل تشريع معارض لأحكام الله ورسوله خارجا عن حدود سلطات المجلس التشريعى ، وأن يعد مناقضا لصميم الدستور مجاوزا لحدوده (Ultravires of Constitution) كل قانون مضاد لأحكام الله ورسوله يضعه مجلس من المجالس التشريعية .

وربما يسألنى سائل فى هذا المقام : فما هى الوظيفة التى يعهد بها الى المجلس التشريعى فى الدولة الاسلامية إذن ؟ . فالجواب على ذلك أن المجلس التشريعى فى الدولة الاسلامية يناط به عدة أمور :

١ - أنه وإن كان لا يجوز للمجلس التشريعى أن يأتى بشئ من التغيير فى الأمور الواردة فيها الأحكام الواقضة القاطنة عن

الله رسوله ، الا أن وظيفة المجلس التشريعي الحقيقية هي أن يضيع القواعد واللوائح Rules and Regulations لتنفيذ هذه الأحكام .

٢ - أن الأمور التي تحدث فيها أحكام الله ورسوله تأويلات عميقة ، لا يرجع فيها إلا إلى المجلس التشريعي ليرى أي التأويلات أوفق للقانون . فلا بد لهذا الغرض أن يكون المجلس مشتملا على رجال من أرباب العلم يصلحون لتأويل الأحكام ، ولا يخشى من أقضيتهم الخاطئة أن تشوه وجه الحقيقة من أحكام الشرع ، ولكنها مسألة تتعلق بكفاءة الناحيين وحسن اختيارهم لنوابهم في المجلس التشريعي (١) ، إلا أنه لا بد في هذا المقام من التسليم بالمبدأ القائل أن المجلس التشريعي له الحق في إثارة تأويل على تأويل آخر في المسائل التي تعرض عليه للبت فيها وأن تأويله هو الذي يكون له حكم القانون ، وذلك بشرط أن لا يقضي حدود التعبير ويدخل في دائرة التحريف .

٣ - وأما الأمور التي لم ترد فيها أحكام في الشريعة ، فلمجلس التشريعي أن يضع فيها القوانين الجديدة جاعلا نصب عينيه المبادئ الدينية العامة أو يختار فيها من القوانين المدونة في كتب الفقهاء القديمة .

٤ - وأما الأمور التي لم ترد في شأنها عن الشرع قواعد أصولية، فمعنى ذلك أن الله قد خولنا حق التشريع فيها ، فلمجلس التشريعي أن يضع فيها بنفسه قانونا يراه أنسب وأوفق لمصالح الناس . بشرط ألا يكون منافيا لحكم أو مبدأ شرعي . فالقاعدة في ذلك أن كل شيء ليس بمحظور فهو مباح .

(١) اقرأ في خاتمة هذه الرسالة بحث تفصيليا في هذا الموضوع .

فهذه القواعد الأربعية نعلمها من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وعمل الخلفاء الراشدين وآراء المجتهدين . وإن شئتم أرشدتكم الى مصادر كل قاعدة منها ، ولكن الذى أراه أن من أدرك المبادئ الأساسية للدولة الإسلامية يكتفيه عقله وفطنته للدلالة على أن مثل هذه الدولة لا ينبغي أن يكون للمجلس التشريعى فيها الا هذه الحدود العملية .

حدود العمل للهيئة التنفيذية :

ولنبحث الآن الهيئة التنفيذية ومالها من حدود العمل فى الدولة الإسلامية .

من المعلوم أن المهمة الحقيقية التى يعهد بها الى الهيئة التنفيذية فى الدولة الإسلامية هي تنفيذ الأحكام الالهية وتهيئة الظروف فى البلاد والمجتمع لتنفيذها . وما الهيئة التنفيذية الا ما عبر عنه « بأولى الأمر » فى القرآن « وبالأمر » . فى السنة وقد تأكد الأمر بطاعتهم وتكرر فى القرن والسنة . ولكن هذا الأمر - بالسمع والطاعة لأولى الأمر - ليس الا مستترطاً بأن يكونوا متبعين لأحكام الله ورسوله ولا يكونوا منسلخين من قيودها منحرفين الى سبل المصيبة والبدعة والاحداث فى الدين . وفى ذلك جاء قول الله عز وجل « ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً » (الكهف : ٢٨) وقوله عز وجل من قائل « ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون فى الأرض ولا يصلحون » (الشعراء : ١٥١) . وكذلك بينه النبى صلى الله عليه وسلم بوضوح تام فى أحاديث عديدة رواها الشيخان بطرق صحيحة ، نذكر بعضها فيما يلى : قال عليه الصلاة والسلام « ان أمر عليكم عبد مجدع يتوكلكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا » (١).

(١) رواء مسلم .

وقال « السمع والطاعة على المرء المسلم في ما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة (١) » . وقال « لا طاعة في معصية ، إنما الطاعة في المعروف (٢) » وقال « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد (٣) » وقال « من قرص صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام (٤) » . فلا يبقى بعد ذلك أى لبس أو ابهام في شأن الحدود العملية التي وضعها الإسلام للحكومة القائمة بالامر وإدارة الدولة وتسيير شؤونها .

حدود العمل للسلطة القضائية :

أما السلطة القضائية (Judiciary) فيعين دائرة عملها مبدأ حاكمية الله القانونية بنفسه . ومنذ القدم أسس الإسلام دولته في الأرض على قواعد ومبادئه ، وكانت الأنبياء والرسل هم قضاتها الأولين ، وكان من مهمتهم التي قاموا بها أن يحكموا بين الناس بما أنزل الله اليهم من الشريعة . فالذين يبوؤون منصب الأمر والحكم في الدولة الإسلامية ويقومون بمهمة الأنبياء في هذا الشأن لا سبيل لهم الا أن يجلوا أساس أحكامهم ذلك القانون الذي جاءهم من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . والله تعالى قد فصل الكلام في هذا الموضوع في سورة المائدة فقال : « انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا الذين هادوا والربانيون والأحبار - الى قوله - وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم » الى قوله « وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » . وبعد أن بين تاريخ اليهود والنصارى

(١) متفق عليه .

(٢) متفق عليه .

(٣) متفق عليه .

(٤) رواه البيهقي في شعب الایمان .

على هذا النحو ، خاطب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « وأنزلنا عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » ثم ختم الموضوع بقوله « أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ؟ » (المائدة : ٤٤ - ٥٠) . وقد تكرر قوله « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون .. الظالمون .. الفاسقون » ثلاث مرات خلال هذا الخطاب الرائع ، ولا أرى حاجة الى أن أبين لكم بعد هذا أن محاكم الدولة تنشأ لتنفيذ القانون الالهي لا لمعارضته ومحاربته .

العلاقة بين مختلف أركان الدولة :

وقد بلغت الآن مسألة مهمة لابد من الإلمام بها في هذا المقام وهي العلاقة بين أركان الدولة الثلاثة ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فهي وإن لم تكن لها أحكام صريحة في ما جاءنا من الشريعة ، غير أننا إذا تتبعنا ما كان عليه عمل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشعين من بعده ، تجلت لنا المسألة وعلما أنه من حيث الرئاسة لا يكون رئيسا لهذه الشعب الثلاث الا رئيس الدولة نفسه ، وعلى ذلك كانت الحال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في عهد الخلفاء الراشدين من بعده . الا أنه اذا صرفنا النظر عن شخص رئيس الدولة ، وجدنا هذه الشعب الثلاث مختلفة بعضها عن بعض . فكان أهل الحل والعقد في ذلك الزمان تعبر بمشورتهم بشؤون البلاد الادارية ويقضون في المسائل التشريعية ، وكان القائمون بالحكم والادارة أمراء آخرين لم يكونوا منهم وما كان لهم من تدخل في التشريع . وكان القضاة من رجال آخرين غير هؤلاء وأولئك ولم يكن عليهم شيء من المسؤولية عن شؤون البلاد الادارية . فلذا عرض للخليفة أمر مهم في وضع السياسة للدولة أو حل المسائل الادارية والتشريعية أرسل الى أهل الحل والعقد من رجال الدولة ومشاورهم

فى الامر ، فاذا عزم على شىء بعد المساورة ، انتهت وظيفة اعل الحل والعقد .

وكان القائمون بالشؤون الادارية تحت الخليفة نفسه ، وكان هو الذى يوليهم مناصبهم ، ووفقا لاحكامه كانوا يحبرون شؤون البلاد .

والقضاة وان كان الخليفة هو الذى يتولى تعيينهم الا انه لم يكن من حقه اذا عين القاضى وولاه منصبه ان يحاول التدخل فى قضائه . بل اذا كان لرجل من الرجال دعوى على الخليفة من حيث منزلته الشخصية او باعتباره رئيسا للهيئة التنفيذية ، لم يكن يجد - اى الخليفة - بدا من الحضور امام القاضى كعادة المواطنين . ونحن لا نجد رجلا واحدا جمع بين وظيفتى القضاء والادارة فى قطر واحد فى ذلك الزمان ، وكذلك لم نعثر على شىء يبيح لمعامل من العمال وامير من الامراء او لرئيس الدولة نفسه ان يتدخل فى احكام القاضى فى المحكمة او يدل على انه يجوز استثناء رجل ولو من اعظم الرجال نفوذا وسلطة من الحضور فى المحكمة ليسال فى القضايا المدنية والجنائية .

ويجوز لنا ان نأتى ببعض تعديلات فى تفاصيل هذه الصورة التى قد وصلتنا عما كان عليه العمل فى ذلك العهد الزاهر ، حسب الظروف والمقتضيات الحاضرة . فالتعديلات الفرعية التى يجوز ان نأتى بها انما هى من قبيل ان نحدد لرئيس الدولة صلاحياته الادارية والقضائية بالنسبة لصلاحيات الخلفاء الراشدين فى تقواهم وعفافهم وامانتهم . يجوز لنا ان نحدد صلاحيات الرئيس فى الادارة حتى لا يصبح مسيطرا على الناس وان نمنعه من سماع الدعاوى والفصل فيها بطريق مباشر حتى لا يحيد عن الحل والحل على ما اتسول ان شعبتى الادارة والقضاء كانتا منفصلتين فى عهد الخلافة

المراشحة • وإذا كان رئيس الدولة قد جمع في ذاته بين سلطات
صاتين التسعيتين فما ذلك بموجب حكم من الاحكام الشرعية ، بل لان
للناس كانوا على ثقة من الخليفة باثقة اذا تمكن من كرسى القضاء
في المحكمة ، فلن يراعى في اقصيته مصالحه الادارية ، بل كان الناس
قد بلغت ثقتهم بالخلفاء الراشدين مبلغا جعلهم يودون بانفسهم
ان يكون الخلفاء هم المرجع الاخير في قضايهم ليجدوا عندهم العدل
ان لم يجوه عند غيرهم • ونحن اذا كنا لا نجد اليوم من يمثل ابا بكر
الصديق ، فلا توجد ايضا في الشريعة قاعدة من قواعد الدستور
الاسلامي تقيحنا بضرورة الجمع في شخص رئيس الدولة بين منصبى
رئيس القضاة والحاكم الاعلى لادارة الحكومة •

فالتغييرات التي يجوز ان ناتي بها في هذه الصورة هي من قبيل
ان نضع طرق انتخاب اهل الحل والعقد وقواعد مجلسهم على حسب
احوالنا وحاجتنا ، ونجعل المحاكم على درجات مختلفة بسلطاتها
المبينة وحدود سماعها للاقضية وحدود اعمالها •

وهنا تنشأ لنا مسالتان اخريان تدعو الحاجة الى ايضاحهما •
الاولى منها « هل الاسلام يسمح للقضاء (Judiciary) بان يرفض
بعض ما يصدر عن المجلس التشريعى من القوانين على انها مخالفة
للكتاب والسنة ؟ » اننى لم اطلع على نص في هذا الباب ، ولا ريب
ان الذى يحل عليه ما جرى عليه عمل الخلافة الراشدة انه لم يكن
للقضاء مثل هذه السلطات ، على الاقل لم نعثر الى الآن على مثال
واحد من هذا الباب • الا ان السبب في ذلك على ما ارى ان اهل
الحل والعقد كانوا في ذلك الزمان كلهم ممن لهم بصيرة نافذة في
الكتاب والسنة وكان على رؤسهم الخلفاء الراشدون ، فما كانت لتصدر
عهم مسألة تخالف الكتاب والسنة •

والسئلة الثانية « ما هي منزلة المجلس التشريعى - اهل الحل
والعقد - الحقيقية في الاسلام ؟ » هل هو مستشار لرئيس الدولة

وله - أى لرئيس الدولة - أن يقبل مشورة أعضائه أو يردها إن شاء ؟ أم هو مقيد بما تتفق عليه آراء أغلبيتهم أو أجماعهم ؟ فالذى يبينه الله تعالى فى القرآن فى هذا الباب أن المسلمين ينبغى لهم أن يقطعوا أمورهم بالمشاورة فيما بينهم « وأمرهم شورى بينهم » وقد أمر الله تعالى نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم - وهو رئيس الدولة الإسلامية - بمشاورة المسلمين فقال « وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله » فهاتان الآيتان توجبان المشاورة على رئيس الدولة وتأمرائه بأنه إذا عزم على شئ بعد المشاورة فعليه بتنفيذه متوكلا على الله تعالى . ولكنهما لا يكتفيان للقطع فى المسألة التى نحن بصددنا الآن . وكذلك ما وجعت حكما قاطعا فى هذا الباب فى أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم . غير أن العلماء قد استنبطوا من عمل الصحابة فى عهد الخلافة الراشدة أن رئيس الدولة هو المسؤول الحقيقى عن شؤون الدولة وعليه أن يسيرها بمشاورة أهل الحل والعقد ، ولكنه ليس مقيدا بأن يعمل بما يتفقون عليه - كلهم أو أكثرهم - من الآراء . وبكلمة أخرى أنه يتمتع بحق الاعتراض (veto) لكل منهم .

ولكن هذا الراى - فى صورته المجملّة هذه - كثيرا ما يسبب سوء الفهم عند الناس فى هذا الزمان ، إذ هم يحاولون فهمه بالقياس الى أحوالهم وأوساطهم الحاضرة ولا ينظرون الى ذلك الزمان ولا الوسط الذى قد أخذنا هذا الراى من أعمال الأمة فيه . فما كان أهل الحل والعقد فى عهد الخلافة الراشدة منقسمين الى أحزاب متفرقة ، وما كانوا متقنين من الصواب: البرلمانية بمثل ما تكون المجالس التشريعية متقيدة به فى هذا الزمان ، وما كانوا يحضرون مجالس الشورى بعد أن يعقدوا مؤتمراتهم الحزبية ويضعوا لهم خطة العمل والسياسة ، بل كانوا كلما دعوا للمشاورة يأتون المجلس بقلوب ملؤها الاخلاص ، وكان الخليفة فيهم يعرض عليهم الأمر ويحلّى كل واحد منهم برأيه اما مؤيدا اياه أو معارضا له حتى تصير جفيع نواحي المسألة متجلية واضحة ، ثم يوازن الخليفة بين الحجج المولدة

والمعارضه ويعرض عليهم ما عنده من الدلائل ويبين رايه . وكان هذا الرأى فى عامة الاحوال رأيا يسلم به أعضاء المجلس كلهم . وقلما يحدث أن بعض الأعضاء لم يوافقوا الخليفة على رايه ، ولكنهم ما كانوا يخطئون ويأبون التسليم له وانما كانوا يرونه رأيا مرجوحا ويرضون العمل به على الأقل اذا قضى الامر واتفق عليه سائر أعضاء مجلس الشورى . ولم نعثر فى تاريخ الخلافة الراشدة كله ولا على مثال واحد نرى فيه أهل الحل والعقد قد تفرقت آراؤهم حتى آل الأمر الى عد الاصوات . ولا نجد الا مثالين عند الخليفة عزمه فيهما على أمر لم يوافق عليه أهل الحل والعقد كلهم أو أكثرهم : أحدهما رأى أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى انفاذ بيعت أسامة بن زيد ، والآخر رايه فى قتال المرتدين . غير أن الذى نزل لأجله الصحابة على رأى الخليفة فى هذين الأمرين ، لم يكن أن الدستور كان قد أعطى الخليفة حق النسخ لإرائهم فاضطروا إلى قبول رايه على كره من أنفسهم ، بل انما كان السبب فى ذلك أنهم كانوا يعتمدون على أبى بكر الصديق ويطمنون الى فهمه وبصيرته فى الدين كل الاطمئنان ، فلما راوه مؤقنا بصحة رايه ، جاعلا له أهمية عظيمة للمصالح الدينية ، نزلوا بطيب خاطر منهم عن رايهم على رايه ، بل حمدوا له اصابة الرأى فيما بعد . وأعلنوا اعترافهم بأنه لو لم يظهر أبو بكر الصديق رضى الله عنه فى مثل هذه المباحات المحرجة بما ظهر من الثبات والاستقامة لقضى على الاسلام ، حتى قال عمر بن الخطاب - وكان أشدهم مخالفة لأبى بكر الصديق على رايه فى قتال المرتدين - « والله ما هو الا أن رأيت الله شرح صدر أبى بكر للقتال فعرفت انه الحق » .

فهذه هى البيئة التى قد نشأ فى نظائرها تصور حق الاعتراض (Veto) فى الاسلام . وإذا كان لمجلس الشورى من منهاج العمل والروح وعقوبة الأعضاء وسيرتهم مثل ما تشهد به مجريات الخلافة الراشدة هذه ، فما هناك طريق للعمل خير من هذا الطريق الذى اختاره المسلمون فى ذلك الزمان ، وإن أقصى ما يلجئنا اليه هذا

المنهاج هو استفتاء الراى العام فى البلاد ، اذا تعارض راى الرئيس وراى أعضاء مجلس الشورى فى أمر من الأمور ولم يرض أحدهما بالنزول عن رأيه . فمن يرفض الراى العام رأيه منهما يستقيل من وظيفته . ولكنه ما دام لا يمكننا أن نفشى فى البلاد مثل هذه الروح والعقلية ونقيم فيها مثل ذلك المجلس للشورى ، فلا مندوحة لنا من أن نجعل الهيئة التنفيذية تابعة لأراء أغلبية أعضاء المجلس التشريعى .

٤ - الغالية التى تقوم لأجلها الدولة

وتواجهنا الآن المسألة الرابعة وهى « ما هى الأغراض الأساسية التى تقوم لأجلها وتعمل على تحقيقها الدولة الإسلامية » ؟ فى ما يلى نذكر لكم هذه الأغراض على حسب ما أوضحها القرآن وبينها الرسول صلى الله عليه وسلم .

قال الله عز وجل « لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » (الحديد : ٢٥) .

وقال « الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر » (الحج : ٤١) .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : ان الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن (ابن كثير فى تفسير آية - ويجعل لى من أدنك سلطاناً نصيراً) . أى أن الاسلام فى حاجة الى سلطة حكومية للقضاء على ما لا يقضى عليه بنصائح القرآن ومواعظه من التسيئات والمنكرات .

ويتبين من ذلك أن ليست المهمة الحقيقية التى تتولاها الدولة الإسلامية فى الأرض هى أن تعمل على إقامة الأمن والدفاع عن حدود

البلاد أو رفع مستوى معيشة الاعالى ، فما هذا هو الغرض الأسمى والغاية العليا من وراء قيام الدولة الاسلامية ، فان الميزة التي تميزها من سائر الدول غير المسلمة هي أن تعمل على ترقية الحسنة التي يريد الاسلام أن يحل بها الانسانية وتستنفد جهودها في استئصال مسببات التي يريد الاسلام أن يظهر منها الانسانية .

٥ - كيف تتشكل الحكومة

والسائلة الخامسة التي تعرض لنا بعد ايضاح هذه الامور الاساسية هي « كيف تتشكل الحكومة لتدبير شؤون الدولة التي تقوم على هذه الأسس ؟ » فاهم مسألة في هذا الصدد هي مسألة رئيس الدولة (Head of the State) الذي يسمى في الاسلام بالمصطلحات المختلفة كالامام أو الامير أو الخليفة . وينبغي لنا الرجوع الى تاريخ الاسلام في عهده لنعرف ما ذهب اليه المسلمون في هذا الشأن .

انتخاب رئيس الدولة :

من المعلوم أن مجتمعنا الاسلامي الحاضر بذرت نواته في وسط الكفر في مكة ، وكان محمد صلى الله عليه وسلم هو الذي قاوم هذا الوسط الكافر وأسس فيه بنيان المجتمع الاسلامي . ولما ازدهر هذا المجتمع وارتقى ارتقاءه في الادارة والاستقلال السياسي حتى بلغ الدرجة التي انقلب بعدها الى دولة قائمة في أرض العرب ، كان النبي صلى الله عليه وسلم هو رئيسها الأول ، وما كان قد انتخبه المسلمون ، بل الله تعالى هو الذي اصطفاه من بين عباده ليربيلته وولاه القيام بمهمة الاجارة في الدولة .

وما زال النبي صلى الله عليه وسلم قائما بهذه المهمة - مهمة الامارة في الدولة الإسلامية - لعشر سنوات ، حتى التحق بالرفيق

الأعلى من غير أن يأمر المسلمين ويهديهم هداية صريحة قاطعة في من يكون خليفتهم من بعده . والذي فهمه الصحابة من هذا السكوت ومن قول الله عز وجل في القرآن « وأمرهم شورى بينهم » ، أن الله تعالى قد خيرهم في تولية الرئيس لجولتهم بعد نبيه بالانتخاب ، وأنه ينبغي أن يكون هذا الانتخاب بمشاورة المسلمين فيما بينهم (١) . فانتخبوا أبا بكر الصديق خليفة على أنفسهم في جمع حافل من المسلمين .

ولما مرض أبو بكر رضى الله عنه وأحس بجنو أجله رأى مصلحة المسلمين في أن ينتخب لهم خليفتهم قبل موته ، وكان يرى عمر بن الخطاب أجدر الناس بالخلافة ولكنه لم يعينه لهذا المنصب ، بل دعا إليه كبار الصحابة واحدا بعد آخر واستشارهم في الأمر . ولما تم له الرأي في استخلاف عمر بعد مشورتهم ، دعا عثمان بن عفان فأملى عليه (بسم الله الرحيم . هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة إلى المسلمين . أما بعد) ثم أغصى عليه فكتب عثمان (فاني استخلفت عليكم عمر بن الخطاب ولم ألكم خيرا) . ثم أفاق أبو بكر فقال : اقرأ على ، فقرأ عليه ، فكبر أبو بكر . قال الطبري : وزوجته أسماء بنت عميس ممسكته ، فقال لهم : اترضون بمن استخلف عليكم ، فاني والله ما آلت من جهد الرأي ولا وليت ذا قرابة ، واني وليت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له واطيعوا . فقالوا « سمعنا وأطعنا » .

(١) لا شك أن الشيعة من المسلمين يقولون بأن الإمامة منصب توفيقى كالنبوة ، أى أن الإمام أيضا لا يكون مأمورا إلا من عند الله تعالى . ولكن قد زال هذا الخلاف فعلا بأنه لما كان منصب الإمامة عند الشيعة معطلا بعد غياب امامهم الثالث عشر إلى ظهوره الثاني ، ينبغي أن يفوض زمام أمر المسلمين إلى رجل غير مأمور من الله تعالى .

فهكذا ترون أنه ما تم العمل فى تولية خليفة المسلمين الثانى
بالتعيين ، بل الخليفة الأول شاور كبار المسلمين فى استخلافه ثم
أعلن استخلافه بين الناس فايحوه ورضوا بتوليته .

ولما طعن عمر رضى الله عنه وأحس بالموت وطلب اليه أن يعهد
الى خليفة من بعده ، قال : عليكم هؤلاء الرهط الذين قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انهم من أهل الجنة : « على بن أبى طالب وعثمان
ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وطلحة بن
عبيد الله والزبير بن العوام » . ثم دعا هؤلاء وقال لهم « انى نظرت
فوجدتكم رؤساء القوم وقادتهم ولا يكون هذا الأمر الا فيكم ، وقد
قبض رسول الله وهو عنكم راض » ثم جمل الخلافة شورى بينهم
وعين لهم الأجل الذى يتم فيه الانتخاب وهو ثلاثة أيام من بعد موته .
وقال للناس « امهلوا ، فان حدث بن حدث ، فليصل بكم صهيب
ثلاث ليال ، ثم اجمعوا امركم ، فمن تأمر منكم على غير مشورة من
المسلمين فاضربوا عنقه » فلما دفن عمر اجتمع أهل الشورى فى بيت
المسور بن مخرمة - وقيل فى حجرة عائشة - وأخيرا أصبح الأمر
فى عنق عبد الرحمن بن عوف فى اختيار أحد الرجلين : عثمان بن عفان
وعلى بن أبى طالب . وقدر ابن عوف جلال التبعة الملقاة على عاتقه
وما يجب عليه لله ولدينه وللمسلمين لذلك جعل يلقى أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومن وافى المدينة بعد الحج من أمراء الاجناد
ورؤوس الناس وحتى النساء فى البيوت والصبيان فى المكاتب ،
ليسألهم جميعا مثنى وفردى ، مجتمعين ومتفرقين ، سرا وعلانية ،
حتى يجتهد فى أفضل الرجلين فيوليه ، ورأى الكثرة أشد ميلا
الى عثمان . ثم لما صلى الصبح من ذلك الليل الأخير الذى فرضه
عمر لاختيار أمير المؤمنين جمع رجال المشورى وبعث الى من حضر
من المهاجرين وأهل السابقة والفضل من الأنصار والأمراء ، حتى التج
المسجد بأهله الى أن تم المجلس بمبايعة عثمان بن عفان بالخلافة .

ولما استشهد عثمان واضطرب أمر المسلمين ، دخل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى طالب فى منزله فقالوا ان هذا الرجل قد قتل ولا بد للناس من امام ولا نجد اليوم احدا احق بهذا الامر منك فقال « لا تفعلوا فانى ان اكن وزيرا خير من ان اكون اميرا » . فقالوا « لا ، والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك » قال « فى المسجد ، فان بيعتى لا تكون خفيا ولا تكون الا عن رضا المسلمين (١) » ، قال سالم بن ابي الجعد : فقال عبد الله بن عباس : فلقد كرهت ان ياتى المسجد مخافة ان يشغب عليه وابى هو الا المسجد . فلما دخل المهاجرون والانصار فبايعوه ثم بايعه الناس .

ولما ضرب ابن ملجم على بنى طالب رضى الله عنه فى عنقه بالسيف واحس المسلمون بقرب اجله دخلوا عليه فقالوا « ان فقدناك ولا نفقدك ، فنبايع الحسن ؟ » فقال « ما آمركم ولا انها كم انتم ابصر (٢) » .

فهذا ما كان عليه تصرف الصحابة فى امر تولية رئيس الدولة فى عهد الخلافة الراشدة ، والظاهر ان الذى أسس عليه بنيان هذا للتصرف هو سكوت النبى صلى الله عليه وسلم فى باب الخلافة وقول الله تعالى « واورهم شورى بينهم » الشامل لجميع شئون المسلمين الجماعية . والذى يثبت من هذه السابقة الدستورية ثبوتا قاطعا ، هو ان انتخاب الرئيس فى الدولة الاسلامية متوقف على رضا عامة المسلمين ولا يحق لاحد ان يسلط نفسه على رؤوسهم بالقسر والاكراه ، ولا اختصاص بهذا النصيب لأسرة أو طبقة خاصة . وينبغى أن يجرى الانتخاب برضا المسلمين من غير ما عنف ولا تحليس . أما كيف يتبين رضا عامة المسلمين ، فان الاسلام لم يضع لهذا الغرض طريقا

(١) الطبرى ج ٣ ص ٤٥٠ خلافة على بن ابي طالب .

(٢) الطبرى ج ٤ ص ١١٢ .

محددا ، ومن الممكن أن نختار له مختلف الطرق والمناهج علي حسب
أحوال المسلمين وحاجاتهم بشرط أن نتمكن بهذه الطرق من معرفة
الذين يحوزون ثقة جمهور الأمة .

تشكيل مجلس الشورى :

والمسألة المهمة الأخرى بعد مسألة انتخاب الامير هي مسألة
أهل الحل والعقد - أعضاء مجلس الشورى - أى من ذا الذى ينتخبهم
وبأى طريق ينتخبهم ؟ وقد حسب الناس بناء على دراستهم الثقافية
أن الاسلام لا قاعدة فيه أصلا للمشورة وأن أعضاء مجلس الشورى
فى عهد الخلافة الراشدة ما كانوا ينتخبون بالانتخابات العامة ،
وانما كان الخليفة بنفسه يدعو للمشاورة من يشاء من أفراد الأمة .
والحقيقة أن ليس كل ذلك الا توهم فاسدا منشأه أن الناس أرادوا
أن يفهموا أمور ذلك الزمان وشئونه قياسا على أوساطهم الحاضرة ،
مع أنه كان عليهم أن ينظروا فيها الى بيئة ذلك الزمان نفسه ويتأملوا
فيما كان قد روعى فى تفاصيلها العملية من القواعد والمبادئ الأساسية .

من المعلوم أن الاسلام كان قد نهض فى مكة المكرمة كحركة من
الحركات ، ومن طبيعة الحركات أن الذين يستجيبون لدعوتها قبل
غيرهم هم الذين يكونون أصحاب الداعى وسواعده ورجال مشورته .
فالذين كانوا السابقين الأولين فى الاسلام ، أصبحوا - بطريق
فطرى - أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وأهل مشورته ليشاورهم
ويعتمد عليهم فى الأمور التى لم ينزل الله تعالى فيها حكما صريحا
من عنده . ولما كثر المستجيبون لدعوة الحركة الاسلامية واشتد
صراعها للقوى المخالفة ، أنجبت بنفسها وأبرزت رجالا كانوا معقارين
عن سائر المسلمين بخدماتهم وتضحياتهم وبصيرتهم وفراستهم ،
ولم يكن انتخابهم قد تم بالأصوات ، ولكن بما عانوا فى حياتهم من
المحن والشدائد والتجارب ، وهى طريق للانتخاب لكثير صحة وأدنى

الى الفطرة من طريق الأصوات • فهكذا أتبع لنوعين من الرجال ان يكونوا أعضاء لمجلس شورى النبی صلى الله عليه وسلم حتى قبل هجرته الى المدينة المنورة : نوع من السابقين الأولين ، ونوع من المتحدين المجريين الذين نبغوا في جماعة المسلمين فيما بعد • فكان رجال هذين النوعين يحوزون ثقة سائر المسلمين كما كانوا يحوزون ثقة النبی صلى الله عليه وسلم نفسه • ثم هاجر النبی صلى الله عليه وسلم من مكة الى يثرب • وقد كان بدء هذه الواقعة ان جاء اليه صلى الله عليه وسلم وهو في مكة نفر من أهل يثرب ممن لهم نفوذ وكلمة مسموعة بين أهلها ، فأسلموا على يده ثم رجعوا الى أهلهم يدعون الناس بدعوة الاسلام حتى تنورت بنوره بيوت الأوس والخزرج • فعلى دعوة من هؤلاء خرج النبی صلى الله عليه وسلم ومن كان معه من المهاجرين من مكة وتحولوا الى المدينة المنورة ، حيث اختارت الحركة صورة كصورة النظام السياسى أو الدولة •

فكان من الطبيعي في مثل هذه الأحوال أن الذين بمساعيهم انتشر وما زال ينتشر الاسلام في المدينة المنورة ، هم الذين نالوا منزلة الزعماء المحليين في هذا المجتمع والنظام السياسى الجديد ، وكانوا هم الأجدر بأن يشتركوا في مجلس شورى النبی صلى الله عليه وسلم كعنصر ثالث — الانتصار — مع السابقين الأولين ، والمجريين المتحدين من المهاجرين • فأیضا كان انتخابهم قد تم بطريق فطرى وكانوا حائزين ثقة القبائل المسلمة كلها ، وكانى بهم لو تم انتخابهم بطرق هذا الزمان ، لما انتخب رجل من غيرهم أبدا •

ثم بدأ يبرز في هذا المجتمع المحدث عنصران جديدان من الناس : عنصر من الذين قاموا بأعمال جليلة ومهمات عظيمة في الشؤون السياسية والعسكرية ودعوة الناس الى الدين ، حتى أصبح الناس لا تطمح أبصارهم الا اليهم في كل ما يعرض لهم من أمورهم المهمة • وعنصر من الذين نالوا شهرة عظيمة بين الناس من حيث علم القرآن

ونهمه والتفقه في الدين ، حتى أصبح عامة المسلمين يعتمدون عليهم في الدين أكثر من غيرهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ازداد الناس ثقة بهم لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لبعضهم في مختلف الأحيان « تعلموا القرآن من فلان » أو « ارجعوا الى فلان في معرفة المسائل من نوع كذا » فأصبح هذا العنصران أيضاً ينضممان الى مجلس شورى النبي صلى الله عليه وسلم بانتخاب فطرى ، ولم يشعر المسلمون بحاجة قط الى انتخاب أحد منهم بالأصوات ، ولو أنهم أرادوا ذلك لما كان في المجتمع أحد سواهم ينتخبه المسلمون .

فهكذا نجد أنه قد تألف حتى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم نفيسه ذلك المجلس - مجلس الشورى - الذي كان الخلفاء الراشدون يشاورونه في عصورهم . وكذلك نجد أنه قد تقرر في ذلك الزمان من السوابق الدستورية ما على أساسه ظل يشترك في هذا المجلس فيما بعد رجال جدد أثبتوا أنهم صالحون لمصوبته . وذلك بما نالوا من الصبوت والحب بين العامة بخدماتهم ومؤملاتهم الفكرية السامية ، فهم الذين دعوا بأهل الحل والعقد ، وما كان الخلفاء الراشدون ليقطعوا أمراً من الأمور الا بمشورتهم . ولكي تتبينوا ما كان لهؤلاء من المنزلة الدستورية في عهد الخلافة الراشدة ، أذكر لكم أن الناس قاموا - بعد شهادة عثمان بن عفان رضى الله عنه - فأتوا عليها في داره فقالوا : نبايعك فعد يحك ، لابد من أمير وأنت أحق بها ، فقال « ليس ذلك اليكم ، إنما هو لأهل الشورى وأهل بدر ، فمن رضى به أهل الشورى وأهل بدر فهو الخليفة فنجتمع وننظر في هذا الأمر (١) » .

(١) وقد يسألني السائل هذا المقام : في لماذا كان أهل الحل والعقد كلهم في ذلك الزمان من أهل المدينة وحدها ؟ ولماذا لم يكن ينتخب المثلون الآخرون الموثوق بهم والمعتمد عليهم الى مجلس الشورى من سائر أقطار الدولة وأنحائها ، فالجواب أنه كان لذلك سببان :

تتظاهر من هذا أن أهل الحل والعقد في ذلك الزمان كانوا رجالا معينين معلومين ما زالوا في هذه المنزلة من ذي قبل ، وكان لهم وحدهم أن يقطعوا في أمور الأمة المهمة . فلا يصح إذن ظن الذين قالوا أن الخليفة هو الذي كان يدعو للمشاورة من يشاء وفي أي وقت يشاء وبأي طريق يشاء ، وما كان أحدهم يعلم من هم أهل الشورى أو أهل الحل والعقد بصفة مستقلة الذين يجوز لهم القطع في مسائل الأمة المهمة .

فالقاعدة الكلية التي تستنبط من تعامل الصحابة في عهد الخلافة الراشدة ، بل من الأموة النبوية نفسها ، هي أن الخليفة لا ينبغي له أن يشاور في الأمر من يشاء ، أو أن ينتخب هذا الذي يشاور بنفسه ، بل يجب عليه أن يشاور في أمر المسلمين من يكون

الأول أن الدولة الإسلامية ما كانت دولة وطنية ، بل إنما كان وجودها عن طريق الدعوة إلى نظرية أحدثت انقلابا فكريا وخطيقا في الناس أولا ، ثم تولد مجتمع فكري نتيجة لهذا الانقلاب ثم اختار هذا المجتمع صورة كصورة الدولة الفكرية في آخر الأمر . ففي مثل هذه الدولة كان مركز الثقة - طبقا - ذلك الفرد الوحيد الذي أحدث هذا الانقلاب الفكري ، ثم كان مركز الثقة بعده في هذا المجتمع الانقلابي كله من كانوا أول مساعدي مؤسس الانقلاب والمتعاونين معه . فكانت زعامتهم زعامة فطرية ولم يكن من الممكن أن يجوز ثقة الناس في هذا المجتمع رجل من سواهم .

فلاجل ذلك الزمان ما وجدنا الناس في ذلك الزمان رفعوا أصواتهم من أي ناحية من نواحي الدولة معترضين على أهل الحديث « ما لهم قد أصبحوا المختصين بالحل والعقد دون سواهم ؟ » .

والثاني : أنه لم يكن من الممكن في ذلك الزمان وأحواله المعنوية إجراء الانتخابات العامة ممتدة من أفغانستان شرقا إلى شمال أفريقيا غربا وانتداب الممثلين إلى كل جلسة مهمة أو غير مهمة من جلسات مجلس الشورى من كل ناحية قريبة أو بعيدة من نواحي الدولة .

حائزا لثقة عامتهم ويكون الناس على اطمئنان من اخلاصه ونصحه وأمانته وأهليته ، وتضمن مشاركته في أقضية الحكومة بأن الأمة ستتمد الى الحكومة يد التعاون في تنفيذ هذه الاقضية . أما تبين من يحوز ثقة عامة المسلمين فالظاهر في بابہ انه لا يمكن أن يختار له اليوم نفس ذلك الطريق الذي اختاره المسلمون في بدء الاسلام في ظروف ذلك الزمان المخصوصة ، خاصة وأن ما يواجهنا اليوم من العقبات والمشكلات لم يواجه الناس حينذاك ولم يكن له وجود في الأحوال العمرانية في ذلك الزمان . فيجوز أن تستخدم اليوم ، على حسب أحوالنا وحاجتنا ، كل طريق مباح يمكن به تبين من يحوز ثقة جمهور الأمة . ولا شك أن طرق الانتخاب في هذا الزمان هي أيضا من الطرق المباحة التي يجوز لنا استخدامها ، بشرط أن لا يستعمل فيها ما يستعمل من الحيل والوسائل المرفولة (١) .

(١) يفصل الأستاذ المودودي في رسالة « نظرية الاسلام السياسية » القول في هذا الموضوع فيقول :

لا ينتخب للإمرة أو لعضوية مجلس الشورى أو لى منصب من مناصب المسئولية من يرشح نفسه لذلك أو يسمى فيه سعيًا ما ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « انا والله لا نولى هذا العمل أحدا سأل أو حرص عليه » .

ومن المؤكد أنه ليس في المجتمع الاسلامي محل للترشيح للمناصب والدعايات الانتخابية أصلا ، ومما يمجّه الفوق الاسلامي وتبناه العقليّة الاسلاميّة ، أن يقوم لمنصب واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة من طلابه فينشر كل واحد منهم خلاف الآخر من نبشرات تبكى لها المروءة ويندى لها جبين الشرف الاسلامي ويمحقوا حفلات مدح أنفسهم والطنن فيمن سوامهم ويستخدعوا الصحف والجرائد للدعاية ويفروا الناحبين بأنواع من الحيل المخيلة ، وكطعموهم في المال وتجري سياراتهم ليل نهار لتسفيه الناس ، ثم ينجح منهم من كان

شكل الحكومة ونوعها :

والمسألة المهمة الثالثة بعد هذا : « ما هو شكل الحكومة ونوعها في الاسلام ؟ » فإذا استعرضنا في هذا الشأن عهد الخلافة الراشدة ، علمنا ان « أمير المؤمنين » في ذلك الزمان هو الذي كان يبايعه الناس على السمع والطاعة ويخولونه أهم أمور حياتهم الاجتماعية . أي زمام الحكومة والامامة . فكانت منزلته مختلفة عن منزلة كل من ملك انجلترا ورئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الوزارة البريطانية ورئيس الجمهورية الأمريكية ورئيس الوزارة الروسية . فما كان هو رئيس الدولة فحسب ، بل كان رئيس الوزارة أيضا وكان يحضر البرلمان بنفسه ويترأس جلساته ويشارك أعضائه في مناقشاتهم ومباحثاتهم . وكان هو المسئول عن جميع أعماله وأعمال حكومته ، ما كان في برلمانه حزب حكومي وحزب معارض ، بل كان البرلمان كله هو حزبه الحكومي ان راعي الحق في سياسته وحزبه المعارض ان زاغ عن الحق ومال الى الباطل . كان كل عضو من أعضاء البرلمان حرا بصفته الفردية يوافق الأمير فيما يشاء ويخالفه فيما يشاء ، فكان وزره الخليفة أنفسهم يبدون في البرلمان آراء قد لا توافق رأى الخليفة ، ولكن كل ذلك ما كان ليؤثر أثرا سيئا في علاقة الرئاسة بالوزارة ولا ليدعو احدهما الى الاستقالة . وما كان الخليفة بمسئول امام البرلمان فحسب ، بل كان مسئولا كذلك امام جمهور الأمة حتى عن أمور حياته الشخصية كان يخالط الجمهور ويقابلهم عندما يحضر الى المسجد للصلاة خمس مرات كل يوم ويخطبهم يوم الجمعة . بل كان الناس يجدونه يمشى بينهم في الأسواق ، ويؤاخذونه ان وجدوا فيه شيئا يؤاخذ عليه ، وكان لكل رجل ان يطالبه بحقه متى شاء

أكثرهم كذبا ومينا وأدهام تلفيقا وتزويرا وأشدهم اسرافا في المال . فهذه طرق ملعونة للدول الشيطانية لو وجد من فعل عشر مشارها في الحولة الاسلامية لرفع أمره الى المحكمة وعوقب عليها عقابا شديدا فضلا عن حرمانه من أن ينتخب عضوا لمجلس شورى الخلافة .

ويسأل عن أعماله في الأندية الحافلة . ومما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما يطيعه الناس بالخلافة : « أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن صدمت فقوموني . الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوى حتى أخذ له حقّه ، والقوى فيكم ضعيف حتى أخذ الحق منه إن شاء الله . لا يدع أحد منكم الجهاد ، فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم ، قوموا إلى صلاتكم يرحكم الله » .

فهذا الطراز للحكومة ، الذي لا يمكن أن يطلق عليه مصطلح من مصطلحات هذا الزمان ، هو الذي يناسب الإسلام ويلائم فطرته ، وهو الغاية المنشودة من وراء أعمالنا ومسابينا اليوم . ولكنه لا يكاد يلائم المجتمع إلا إذا كان المجتمع قد تهيأ كل التهيؤ طبقا للنظريات الإسلام الانتقالية . ومن أجل ذلك لما ظهر الانحطاط في المجتمع ، تعذر التلازم بينه وبين هذا الطراز للحكومة . فإن كنا نريد اليوم أن نرجع إلى هذه الغاية المنشودة مرة أخرى ، فلا بد أن نقتبس منها لبدء العمل أربعة مبادئ أساسية ثم نأخذ في إفراغها في قالب العمل على حسب أحوالنا وحاجاتنا :

أولا : أن كل من تلقى على كاهله مسئولية الحكومة الحقيقية ، ينبغي أن لا يكون على صلة بممثلي الجمهور ونوابهم فحسب ، بل يكون على صلة متصلة بعامة الأمالي أيضا . ولا يدير شئون الدولة بالمشاورة فحسب ، بل يكون مسئولا عن أعماله أيضا .

وثانيا : أنه ينبغي أن نتخلص من النظام الحزبي الذي يندس نظام الحكومة بأنواع من العصبية الجاهلية ، والذي من الممكن فيه أن تستبد بزمam الأمر في البلاد طائفة مولمة بالنفوذ والسلطة وتنفق أموال الجمهور في استمالة من ينتصرون لها انتصارا دائما من الأمالي ، ثم تفعل في البلاد ما تشاء وتشاء أهواؤها بتأييد من هؤلاء وانتصارهم ، ومن الرغم من مساعي الجمهور في كبح جماحها والأخذ على يدّها .

ثالثاً : انه لا ينبغي أن يقام نظام الحكومة على ضوابط ملتوية .
يمز بها على القائمين بالأمر أن يقوموا به وعلى الحاسبين أن يحاسبوا .
ويعتقوا من جاء منه الاختلال والفساد .

رابعة الأربع وأهمها : أن يكون صاحب الأمر وأهل الشورى
من يتحلى بأكثر ما أُرشد إليه الإسلام من الصفات والمؤهلات :

صفات أولى الأمر ومؤهلاتهم :

وهذه المسألة - أى مسألة الصفات والمؤهلات - على جانب
عظيم من الأهمية والخطورة فى نظر الإسلام حتى انى لمن أبالغ اذا
قلت ان هذه المسألة هى التى يتوقف عليها نفاذ الدستور الإسلامى .
أكثر من أى شىء آخر .

فالأهلية للإمارة ولعضوية مجلس الشورى على نوعين : أهلية
قانونية يتمتع بها منظم الانتخابات (القائم بأمر الانتخابات) أو
القاضى رجلاً ثم يحكم عليه بكونه أهلاً أو غير أهل لمنصب من
المناصب . وأهلية أخرى يراعيها المرشحون والمصوتون ثم يبدون
آراءهم فى رجل من الرجال . أما الأهلية الأولى ، فيحوزها كل
واحد من أهالى البلاد البالغ عددهم الى الملايين ومئات الملايين .
وأما الأهلية الأخرى ، فهى التى لا تبرز منم فعلاً الا عدداً قليلاً
جداً . ويمكن أن تنطوى على مقاييس الأهلية الأولى بعض المواد
من مواد الدستور العملية (Operative law) ولكن ينبغي
أن تشمل ضائير الأهلية الأخرى ومقاييسها روح الدستور كله .
والذى يتوقف عليه نجاح دستور من الدساتير هو أن يربى الجمهور
تربية فكرية تؤهلهم للانتخاب الصحيح ، حتى لا ينتخبوا للإمارة
ولعضوية مجلس الشورى الا رجلاً يحوزون الأهلية حسب روح
الدستور .

فالقرآن والسنة يتكلمان على كلا النوعين المذكورين من الأهلية .
أما الأهلية الأولى ، فقد زودنا بمقاييس فى بابها :

١ - الاسلام : فقد جاء في القرآن : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم (١) » .

(١) يقول الأستاذ المودودي في رسالة أسس الدستور الاسلامي بضد تفسير الآية (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) : لا يتولى الأمر في الدولة الاسلامية الا المسلمون الذين يوقنون بأن الدستور الاسلامي هو الحق ، ويؤمنون بما جاء به الاسلام من الشريعة والاحكام والقوانين . ونجد على ذلك دليلين في الآية نفسها : أولهما أنه لا يؤخذ من قول الله تعالى (أولى الأمر منكم) بعد قوله (يا أيها الذين آمنوا) سوى أن أولى الأمر الذين قد نزل الأمر باطاعتهم يجب أن يكونوا من المسلمين . والثاني أنه قد جاء الأمر ببرد القضية - حيثما قام فيها النزاع - الى الله والرسول .

والظاهر أنه لن يرضى الا أولوا الأمر المسلمون أن يحكموا الله والرسول فيما تنازعت فيه الحكومة ورعيتهما ، لا الكافرون . وفوق ذلك ، أن نصوص الأحاديث الموثوق بها أيضا تؤيد هذا القول بل تؤكد . فقد سبق أن ذكرنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : (إن أمر عليكم عبد مجدهم يفتيكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا) و (لا طاعة لمن عصى الله) وفي حديث آخر عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا ننزع الأمر أهله الا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان) يرواه البخاري ومسلم .

وفي حديث آخر أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما استألفوه في منابذة شرار الأئمة قال : (لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة) .

فلا يبق من شك بعد ما أوردنا من النصوص الصريحة أنه لا مجال في الدولة الاسلامية لأن يتولى أمرها غير المسلمين ، كما أنه لا يسوغ في العقل ولا يكون بالفعل أن يتولى الأمر في دولة شيعوية من يجحد بالشيوعية وفي دولة جمهورية من يعارض الجمهورية وينادونها .

٢ - الرجولة : فقد جاء في القرآن : « الرجال قوامون على النساء » • وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » • رواه البخارى (١) •

٣ - العقل والبلوغ : فقد جاء في القرآن : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قايلاً » •

٤ - سكنى دار الاسلام : فقد جاء في القرآن : « والذين هموا ولم يهأجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهأجروا » •

فهذه هي الصفات القانونية الأربع التي يمكن بموجبها لكل فرد من أفراد الدولة أن يكون أهلاً للامارة وعضوية مجلس الشورى ، ولكن « من ينبغي أو لا ينبغي أن ننتخبه لهذه المناصب من بين جميع سكان الدولة الحاليين لهذه الأهلية القانونية ؟ » فهذا سؤال يجيب عليه القرآن والسنة بجواب واضح • فقد جاء في القرآن : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات - أي مناصب المسؤولية - إلى أهلها (٢) » • وقال : « ان أكرمكم عند الله أتقاكم (٣) » • وقال : « قال ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم (٤) » • وقال : « ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً (٥) » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من وقر صاحب بدعة

(١) اقرأ في رسالة : « أسس الدستور الاسلامي » بحثاً تفصيلياً للاستاذ المودودى عن المرأة والمناصب الرئيسية •

(٢) النساء : ٥٩ •

(٣) الحجرات : ١٣ •

(٤) البقرة : ٢٤٧ •

(٥) الكهف : ٢٨ •

فقد أعان على محم الإسلام (١) « وقال عليه الصلاة والسلام « انا والله
لا نولى على عملنا هذا أحدا سأله أو حرص عليه (٢) » وقال صلى الله
عليه وسلم « ان أخونكم غدنا من طلبه (٣، ٤) » .

فمن هذه الصفات ما يمكن أن نجعله من مواد دستورنا العملية
بكل سهولة ، وذلك أن نعتبر غير أهل للانتخاب من طلب المنصب
مثلا ، أما الصفات الأخرى التي لا يمكن أن نضع لها حدا قانونيا ،
وينبغي أن تكون مبدءا أساسيا تصطبغ به روح الدستور . وينبغي
أن يكون من واجبات من ينظم الانتخابات ويتولى اجراها أن
يبدل سعيه في تلقين الناس عند كل انتخاب ما يقتضى الاسلام أن
يتطهى به أولوا أمر المسلمين من الصفات .



(١) البیهقي فی شعب الایمان .

(٢) متفق عليه .

(٣) رواه أبو داود .

(٤) یضیف الاستاذ الموحدي فی رسالة اسس الدستور الاسلامی
نصوصا أخرى فی هذا الشأن منها (خيار أئمتکم الذین تحبونهم
ویحبونکم وتصلون علیهم ویصلون علیکم ، وشرار أئمتکم الذین
تہفنونهم ویہفنونکم وتلعنونهم ویلعنونکم) رواه مسلم .

المواطنة (Citizenship) واسسها

وخفوا الآن مسألة المواطنة . لما كان الاسلام نظاما للفكر والعمل وعلى أساس هذا النظام يقيم دولته ، فهو يقسم السكان في دولته قسمين . ثم لما كان الصدق والجهر به روحه الحقيقية فما نحن نراه يبين هذه القسمة بين سكان دولته بياناً واضحاً من غير غش ولا خديعة . وهو لا يميل مخادعة للعنصرية الى أن يجعل جميع سكان دولته سواسية بلسانه ، ثم يفرق بينهم لا في الواقع العملي فحسب بل ويأبى أن يمنح فريقاً حتى الحقوق الانسانية الأساسية كما عليه حال السود في أمريكا وغير الشيعيين في روسيا وسائر الاقليات القومية في سائر الجمهوريات اللادينية اليوم . لا يجنح الاسلام الى مثل هذه السياسة الغاشمة المبنية على الغش والتدليس ، وإنما يجعل سكان دولته على نوعين : المسلمين وأهل الذمة .

أما السكان المسلمون فيقول القرآن فيهم : « ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض . والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء ، حتى يهاجروا » (الانفال : ٧٢) .

فهذه الآية تبين أساسين للمواطنة : الايمان وسكنى دار الاسلام أو الانتقال اليها . فإذا كان المرء مؤمناً ولكنه ما ترك تابعية دار الكفر ، أى لم يهجرها الى دار الاسلام ولم يستوطنها ، فلا يعد من أهل دار الاسلام . أما المؤمنون الذين يقطنون في دار الاسلام - سواء ولدوا فيها أو انتقلوا اليها من دار للكفر - فهم من أهل دار الاسلام متساوون معهم في حقوقهم وأولياء فيما بينهم .

وتد الفى الاسلام على كوامل هؤلاء السكان المسلمين تبعه
حمل نظامه كله . فانهم هم الذين يسلّمون بحقانية هذا النظام ، فهو
ينفذ فيهم قانونه كله ، ويلزمهم الامتثال لجميع احكامه الدينية
والخلاقية والمخنية والسياسية ، ويفرض عليهم القيام بجميع واجباته
وفرائضه ، ويطالبهم بكل نوع من التضحية فى الدفاع عن دولته .
ثم يخولهم وحدهم الحق فى ان ينتخبوا أولى الامر لهذه الدولة
ويشتركوا فى البرلمان - مجلس الشورى - المدير لشؤونها ، وان
توسد اليهم مناصبها الرئيسية لتسير سياسة هذه الدولة الفكرية
وفقا لمبادئها الأساسية . وأكبر دليل على هذه القاعدة أننا لا نجد فى
عهد النبوة ولا فى عهد الخلافة الراشدة مثلاً يدل على أن أحداً من
أهل الذمة انتخب عضواً لمجلس الشورى أو ولى حاكماً على قطر
من أقطار الدولة أو قاضياً عليه أو وزيراً لشعبة من شعب الحكومة
أو ناظراً عليها أو قائداً فى الجنود ، أو سمح له بأن يدل على برأيه فى
انتخاب الخليفة ، مع انه لم يكن حتى ولا عصر النبى صلى الله عليه
وسلم خالياً من أهل اذمة بل كان عددهم قد بلغ عشرات الملايين فى
عهد الخلافة الراشدة . فلو كان الاشتراك فى كل هذه الامور من
حقهم لما بخشهم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من هذا الحق ،
ولا قعد عن أدائه مدة ثلاثين سنة أتباعه وأصحابه الربون على
عينه صلى الله عليه وسلم .

والمراد بأهل الذمة جميع أولئك الذين يقطنون فى داخل حدود
الدولة الاسلامية من غير المسلمين ويقرون لها بالولاء والطاعة ،
بصرف النظر عما اذا كانوا قد ولدوا فى دار الاسلام أو جاءوا اليها
من الخارج والتمسوا من الحكومة أن تجعلهم فى عداد أهل الذمة .
لمثل هؤلاء من غير المسلمين يضمن الاسلام المحافظة على دياناتهم
وثقافتهم وأموالهم وأعراضهم ، وانما ينفذ فيهم قوانينه - قوانين
البلاد - ويمطيههم فى قوانين البلاد الداخلية مثل ما يعطى المسلمين
من الحقوق سواء بسواء ، ويفتح لهم ابواب جميع الوظائف فى الدولة

الا المناصب الرئيسية ويجعل نصيبهم من الحرية الخفية مثل نصيب المسلمين ، ولا يجيز أن يعاملوا في الشئون الاقتصادية بما لا يعامل به المسلمون أنفسهم ، - وفوق ذلك - يعفيهم من تبعة الدفاع عن الدولة ويلقيها كلها على كواهل المسلمين وحدهم .

ومن كان يجد في نفسه شيئاً على هذين القسمين من المواطنة ومثابتهما المختلفين ، فلينظر نظرة فيما تعامل به اليوم الدولة الحاملة لفكرة من الأفكار من لا يؤمن بفكرتها ، والدول القومية من يسكن في داخل حدودها من الأقليات القومية . ومن الممكن أن نقول بكل جزم وبكل تحد : ان المشكلة التي تنشأ في دولة بوجود أقلية لا تؤمن بمبادئها في داخل حدودها قد حل الاسلام عقدها بما لم يحلها به نظام آخر في الدنيا من العدل والكرم والتسامح ، قد حلها الآخرون باحدى الطريقتين .

اما أنهم حاولوا محوها ، او جعلوا رجالها كالمثيودين .

اما الطريق الذي اختاره الاسلام ، بازاء هذه النظم كلها ، فهو أنه وضع بالعدل التام حدا بين من يؤمنون بنظامه وبين من لا يؤمنون به فالذين يؤمنون به يلزمهم التقيد كل التقيد بمبادئه ، ويلقى عليهم التبعة في تسيير نظام الدولة وفقا لهذه المبادئ . - واما الذين لا يسلّمون بهذه المبادئ فلا يلزمهم اتباعها الا الى حد لا بد منه للمحافظة على نظام البلاد ، ويضمن لهم المحافظة على حقوقهم المدنية والانسانية بعد اغنائهم من تبعة تسيير نظام الدولة .

٨ - الحقوق المدنية

أريد أن أسبغ لكم الآن ما لسكان الدولة من الحقوق الأساسية في الاسلام ؟

مكتبة الاسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

فالحق الاول أن يحافظ على نفوسهم وأموالهم وأعراضهم ، ولا يؤاخذوا الا لأسباب قانونية مشروعة . وهذا ما قد بينه الرسول صلى الله عليه وسلم وأوضحه في كثير من أحاديثه . وخطبته في حجة الوداع متضمنة لكثير من قواعد نظام الحياة في الاسلام ، فمما جاء في هذه الخطبة : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا » . وهذه الحرمة ما استثنى منها الا أمر واحد بينه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث له آخر بقوله « الا بحق الاسلام » أى أن الانسان اذا وجب عليه بحكم قانون الاسلام حق في النفس أو المال أو العرض يؤخذ منه وفقا لطريق القانون .

والحق المهم الثاني هو المحافظة على حريتهم الشخصية . لا يحل في الاسلام أن يسلب الفرد حريته من غير أن تثبت عليه الجريمة ويسمح له بالدفاع عن نفسه . قد جاء في سنن أبي داود عن بهز بن حكيم عن أبيه أن جده قام الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب ، فقال : جيرانى بم أخذوا ؟ فأعرض عنه مرتين ، ثم ذكر ما شاء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم خلوا له جيرانه (١) وذلك ما يشهد بأنه لا يجوز القبض على رجل ما دامت لا تثبت عليه جريمة معينة بوجه قاطع . وقد قال الخطابي ان الحبس على ضربين : حبس عقوبة ، وحبس استظهار . فالعقوبة لا تكون الا في واجب ، وأما ما كان في تهمة فانما يستظهر بذلك ليكشف به عما واره . وروى انه - أى النبي صلى الله عليه وسلم - حبس رجلا في تهمة ساعة من النهار ثم خلى عنه (٢) . وكذلك قال أبو يوسف القاضي في كتابه الخراج « ولا يحل ولا يسع أن يحبس رجل بتهمة رجل له . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأخذ الناس بالعرف (٣) ،

(١) رواه أبو داود : كتاب القضاء .

(٢) معالم السنن : كتاب القضاء .

(٣) أى التهمة .

ولكن ينبغي أن يجمع بين المدعى والمدعى عليه فان كانت له بيئة على ما ادعى حكم بها ، والا أخذ من المدعى عليه كخيل وخطى عنه . فان أوضح المدعى عليه بعد ذلك شيئاً والا لم يتعرض له (١) . وكذلك روى عن عمر أنه قال « والله لا يؤسر رجل في الاسلام بغير العدل (٢) »

والحق المهم الثالث هو الحرية في ابداء الرأي والمبدأ . وقد أوضح على بن أبي طالب رضى الله عنه قانون الاسلام في هذا الباب أحسن ايضاح . لما كاتب على معاوية بن أبي سفيان بعد حكم الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس وقيل لهم الخوارج ، وكانوا يشبهون الطوائف الفوضوية (Anarchist) والنهليستية (Nihilist) من طوائف هذا الزمان ، وكانوا ينفون وجود الدولة علناً ويصرون على محوها بالقوة . فبعث اليهم على بن أبي طالب عبد الله بن عيسى فناظرهم ، فرجع منهم أربعة آلاف ، فبعث على الى الآخرين أن يرجعوا ، فابوا فأرسل اليهم « كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ولا تظلموا أحداً ، فان فعلتم نبخت اليكم الحرب » قال عبد الله بن شداد فوالله ما قاتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام (٣) وكذلك قال لهم على بن أبي طالب مرة أخرى « لا نبداكم بقتال ما لم تحدثوا فساداً (٤) » .

فالذى يظهر من هذا بوجه قاطع أن كل طائفة من طوائف البلاد اذا كانت لا توافق آرائها آراء الأمة الاسلامية ، لا تحول الدولة الاسلامية دون اظهارها آراءها . وأما اذا حاولت نشر أفكارها وحمل

(١) كتاب الخراج ص ١٧٦ المطبعة السلفية ١٣٥٢

(٢) الموطن للامام مالك . باب شرط الشاهد .

(٣) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٩

(٤) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٣٣

الجمهور عليها بالطرق الارهابية والعمل على قلب نظام البلاد بالقوة ،
فهناك تؤاخذها الدولة وتجازيها على أعمالها .

وهناك حق آخر قد حث عليه الاسلام واكده تأكيدا وهو انه
من واجب الدولة أن تكفل الحاجات الانسانية اللازمة لكل فرد من
أفراد البلاد . ولأجل هذا الفرض قد فرضت الزكاة في الاسلام ،
وقال النبي صلى الله عليه وسلم « تؤخذ من أغنيائهم فترد على
فقرائهم (١) » وقال « من ترك كالا فإلينا (٢) » وقال « أنا وارث من
لا وارث له ، أعقل له وأرثه (٣) » .

والاسلام لا يفرق في هذا الباب بين سكان الدولة من المسلمين
وأهل الذمة ، وهو يضمن لكل رجل من أهل الذمة - كما يضمن
لكل رجل من المسلمين - بأن الدولة لن تحرمه من المأكل والملبس
والمسكن . فقد حدث عمير بن رافع عن أبي بكره قال مر عمر بن
الخطاب رضى الله عنه بباب قوم وعليه سائل يسأل شيخ كبير
ضريب البصر ، فضرب عضده من خلفه وقال : من أى أهل الكتاب أنت ؟
فقال : يهودى . قال فما الجاك الى ما أرى ؟ قال أسأل الجزية
والحاجة والسن . قال فأخذ عمر بيده وذهب به الى منزله فوضع له
بشىء من المنزل ثم أرسل الى خازن بيت المال فقال : انظر هذا
وضرباه فوالله ما أنصفناه ان أكلنا شبيبته ثم نخذه عند الهرم .

وجاء في كتاب خالد بن الوليد لأهل الحيرة : « جعلت لهم
- أى لأهل الذمة - أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته أمة
من الآفات أو كان غنيا فانتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه

(١) متفق عليه .

(٢) متفق عليه .

(٣) أبو داود : كتاب الفرائض .

طرحته جزيته وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ، ما أقام بدار الهجرة » .

حقوق الدولة على الأهالي :

وأول ما يجب على الأهالي من حقوق للدولة ، بإزاء ما بيننا أنفا من حقوقهم عليها ، هو حق الطاعة ، المصطلح عليه (بالسمع والطاعة) في الاسلام ، وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم في باب : « السمع والطاعة في السر واليسر ، والنشط والمكره (١) » .

والحق الثاني للدولة على الأهالي أن يكونوا لها مخلصين أولياء ، وقد تكرر التعبير عن ذلك بكلمة « النصح » في الكتاب والسنة ، وهي أوسع معنى من كلمتي Loyalty و Allegiance الانجليزييتين . فما تستلزمه هذه الكلمة أن يحب الفرد الدولة ، ويرجو لها الخير والنصح من أعماق صدره ، ويعمل على ترقيتها ، ولا يتحمل شيئا يصيبها بأذى ضرر أو أذى .

بل الاسلام قد ألزم سكان الدولة أن يتعاونوا معها ولا يقدحوا عن بذل سعي أو تضحية بالنفوس والأموال في سبيلها ، حتى أن القرآن ليحكم حكما صريحا بالنفاق على من يقعد على سبيله وقوته عن التضحية بنفسه وماله في الدفاع عن دار الاسلام اذا عرض لها خطر من الاخطار .

هذه هي معالم الدولة التي نسميها بالدولة الاسلامية . ولكم أن تسموا هذا الطراز من الدولة بما شئتم من مصطلحات هذا الزمان . سموها الدولة أو الجمهورية أو الديمقراطية ، فانا لا نصر على مصطلح

(١) عن عبادة بن الصامت في الموطأ للإمام مالك .

بمعينيه ، غير أن الذى نصر عليه بدون شك اننا اذا كنا ندعى الاسلام ، فلا ينبغي أن يكون نظام حياتنا ونظام حكومتنا مبنيًا على ما أرشد اليه الاسلام ووضعه من المبادئ والأسس .



(بعد انتهاء الخطبة قام من المستمعين رجال والقوا على الخطيب بعض الأسئلة تذكر بعضها وجواب الخطيب عليها فيما يلى) :

س : هل كانت الدول التى قامت للمسلمين فى مختلف الأزمان بعد الخلافة الراشدة اسلامية أم غير اسلامية ؟

ج : الحق أنها لم تكن اسلامية ولا غير اسلامية بأتم مدلول الكلمتين . كان قد غير فيها أساسان مهمان من أسس الدستور الاسلامى : الأول انتخاب الامير ، والثانى تفسير نظام الدولة بالمشورة .

أما سائر مواد الدستور ، فإن لم تكن قد بقيت بروحها الصحيح ، فإنها ما نسخت ولا بطلت . فكان القرآن والسنة هما اللذان يسلم بهما مصدرنا للقانون فى هذه الدول ، ولا تحكم فيها المحاكم الا بالقانون الاسلامى ، ولم يتجرأ فيها الحكام المسلمون على أن ينسخوا قانون الاسلام وينفذوا مكانه القوانين الوضعية . بل كلما حاول ذلك حاكم من الحكام . قام فى وجهه عبد من عباد الله وجاهده جهادا مشكورا ، حتى انسد باب هذا الفسق . وهذه كتب التاريخ تشهد شهادة ناطقة بما قام به الامام ابن تيمية والمجدد السمرندى بازاء مثل هذه المحاولات .

س : هل يعود الضمير فى الآية « وأمرهم شورى بينهم » الى

الرجال وحدهم دون النساء ؟ الا يمكن أن يكون هذا الحكم شاملا للنساء مع الرجال ؟

ج : ان القرآن لا يعارض بعضه بعضا ، ولا تخالف آية منه آية أخرى بل هي تشرحها . فالقرآن الذى قيل فيه : « وأمرهم شورى بينهم » جاء فيه نفسه « الرجال قوامون على النساء » . وهكذا أوصد القرآن على النساء باب مجلس الشورى ، وهو قوام على الأمة كلها . ومع ذلك لا يزال ما جرى عليه العمل فى عهدى النبوة والخلافة الراشدة ماثلا لدينا وهو أوثق وسيلة لمعرفة كيف نفهم وجهة القرآن ، فلا نجد فى كتب التاريخ ولا الحديث مثالا يشهد بأن النبى صلى الله عليه وسلم أو أحد الخلفاء الراشدين اشرك النساء فى مجلس الشورى .

س : ما هى وسائل الخلل للحكومة الإسلامية ؟ والمعروف عامة أن لا ضريبة فى الإسلام الا الزكاة والجزية والخراج . فان صح ذلك فكيف لحكومة من حكومات هذا الزمان أن تستوفى نفقاتها فى ضمن الحدود الإسلامية ؟

ج : من الخطأ القول انه لا يجوز فى الإسلام أن تفرض ضريبة لسد نفقات الحكومة . وكذلك لا يصح أن يقال ان الزكاة هى ضريبة توضع على الناس لتسد بها نفقات الحكومة . انما الزكاة هى مال من أموال التأمين الاجتماعى يؤخذ من الاغنياء ليرد الى من يستحقه من الفقراء .

أما حاجات الحكومة ، فما هى الحاجات الجمهور أنفسهم ، نكل ما يطالبون به الحكومة من واجبههم أن يكتتبوا لها من الأموال ما تحقق به مطالبهم . فكما أنه يكتتب بالمال لمختلف الشؤون الاجتماعية ، فكذا يجب على الناس أن يكتتبوا بالمال ويمكنوا الحكومة من

القيام بكل ما هم في حاجة اليه • وما الضريبة في الواقع الا مال يكتب به الناس لصالحهم •

اما الضرائب التي قد ذمت فما شجيدا في كتبنا الفقهية القديمة فما كانت من نوع ضرائب اليوم ، وببقيهما فرق اساسي مهم ، فما كانت الضريبة في ذلك الزمان بمثابة مال الاكتساب يجمعه الناس لمصلحة انفسهم ، وانما كانت مال الغرامة تلخذه للحكومات الملكية من الناس وتصرفه على حسب مرضاة الملوك ، وما كان على هذه الحكومات الملكية شي ، من التبعة اذا لم تنفقه على الجمهور ولمصلحة الناس انفسهم ، ولا كانت مسؤولة عنه امام احد • ومن اجل ذلك قد شدد الاسلام في تحريم هذه الضرائب • اما الآن وقد تغيرت حقيقة الضريبة ، فقد تغير حكمها ايضا •

س : هل ترون من الممكن ان تحل مسألة الخلافة بسهولة ، وقد تفرقت الأمة الى اثنتين وسبعين فرقة ؟

ج : اني لا أتناول بالبحث هنا مسألة الخلافة للعالم الاسلامي كله ، بل انما يقتصر كلامي على تقييم الدولة الاسلامية في بلادنا باكستان • فاذا قامت في مختلف يقاع العالم الاسلامي دول اسلامية على المبادئ والقواعد التي ذكرتها لكم آنفا ، فربما ياتي عليها يوم من الايام تتحد فيه وتشكل تحالفا Federation فيما بينها وينتخب للعالم الاسلامي كله خليفة واحد •

اما الفرق الاثنان والسبعون « قلتما توجد في كتب علم الكلام ، ولا يوجد اليوم فعلا في باكستان » الا ثلاث فرق وهي الحنفية وأهل الحديث والشيعة ، ومن المعلوم لكم ان علماء هذه الفرق الثلاث قد اتفقوا فيما بينهم على المبادئ الأساسية للدولة الاسلامية ، فلا مجال اذن للخوف من أن يحول وجود للفرق المختلفة دون قيام الدولة الاسلامية •

س : نعم ، ولو أننا جعلنا الأمر مقتصرًا على خلافة باكستان
وخذها ، فهل فينا اليوم رجل ننتخبه لهذا المنصب الخطير ؟

ج : ذلك إنما مرجعه إلى الناخبين في البلاد ، وما أنا إلا واحد
منهم ، وعندما يبلغ الأمر إلى انتخاب ، فسنفكر جميعًا ونبحث عن
يكون أهلاً لهذا المنصب .

س : ما زلتم إلى اليوم تقتصرون على بيان المبادئ الأساسية
للدستور الإسلامي ، فلماذا لم تعدوا إلى الآن مسودة لهذا الدستور ؟
ولو أنكم قد فعلتم هذا ، لكان أنفع لكم وأجدي ، ولعلم الناس بكل
سهولة نوع نظام الحكومة الذي تريدون إقامته في البلاد .

ج : أنني لا أرى في الحنيا أحدًا أشد خطأ وسفاهة من رجل
- أو جماعة - يضع الدستور من غير سلطة ولا صلاحية .

وما وضع الدستور إلا من وظيفة جماعة تستند إلى قوة منفذة ،
وما علينا اليوم إلا أن نعرض مبادئ الدستور الأساسية .

تعريف : محمد عاصم الحداد



المرأة ومناصب الدولة في نظام الإسلام

هذا هو الفصل الذي وعدنا بنشره في آخر مقممتنا لهذه الرسالة . وهو فصل مقتطف من مقال للاستاذ السيد أبي الأعلى المودودي ، نشره في عدد جريده الشهرية (ترجمان القرآن) الصادر في صفر سنة ١٣٧٢ م عربيا بقلم الفضل السيد محمد كاظم سباق :

« الرجال قوامون على النساء » النساء : ٣٤

« لمن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » رواه البخاري .

هذا النصان يقطعان بأن المناصب الرئيسية في الدولة - رئاسة كانت أو وزارة أو عضوية مجلس الشورى أو إدارة مختلف مصالح الحكومة - لا تفلح إلا للنساء . وبناء على ذلك مما يخالف النصوص الصريحة أن تنزل النساء تلك المنزلة في دستور الدولة الإسلامية ، أو أن يترك فيه مجال لذلك ، وارتكاب تلك المخالفة لا يجوز البتة لدولة قد رضيت لنفسها التقيد باطاعة الله ورسوله .

وهنا يسأل المعارضون : ما هي المبادئ الإسلامية التي تمنع عضوية النساء لمجلس الشورى ؟ وما هي أحكام القرآن والسنة التي تخص الرجال وجمعهم بعضوية هذه المجالس ؟

وقبل أن نجيبهم على هذا السؤال ، يلزمنا أن نبين حقيقة تلك المجالس التي قد جرى الكلام في استحقاق المرأة لعضويتها . إن تسمية هذه المجالس التشريعية مما يؤمم الناس أن وظيفتها من القولين نحسب . والمرء إذا تؤمم هذا الوهم الخاطيء ورأى أنه

كانت النساء أيضا في عهد الصحابة رضوان الله عليهم يتكلمن في مسائل القانون ويبحثن ويبدعن آراءهن فيها ، وكثيرا ما كان الخلفاء بانفسهم يستشيرونهن ويعتدون بآرائهن ، استغرب أن تحرم النساء اليوم من عضوية مثل تلك المجالس بحجة المبادئ الإسلامية . والحقيقة أن المجالس التي تدعى بمثل هذا الاسم في عصرنا هذا ليست وظيفتها مجرد التشريع وسن القوانين ، بل هي بالفعل تسير دفة السياسة في الدولة ، فهي التي تؤلف الوزارات وتحلها ، وتضع خطة الادارة ، وهي التي تقضى في أمور المال والاقتصاد ، وببيدها تكون أزمة أمور الحرب والسلم . وبذلك كله لا تقوم هذه المجالس مقام الفقيه والمفتي ، بل تقوم مقام « القوام » لجميع الدولة .

وهنا يحل بنا أن نرجع الى القرآن وننظر من ينزله هذه المنزل في حياة الجماعة ومن لا ينزله ، وهذا قول الله تعالى في سورة النساء :

« الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » النساء : ٣٤

فأنت ترى أن الله تعالى يؤتي فيه الرجال مقام (القوام) بكلمات صريحة ويبين للنساء الصالحات مزيقتين اثنتين : أولاها أن يكون قانتات أي مطيعات ، والأخرى أن يكن حافظات لما يريد الله تعالى أن يحفظه في غيبة أزواجهن .

وقد يقول المعارض في هذا المقام : ان هذا الحكم انما يتعلق بالحياة العائلية ، لا بسياسة الدولة . فنقول : ان القرآن لم يقيّد قوامية الرجال على النساء بالبيوت ، ولم يأت بكلمة (في البيوت) في الآية ، مما لا يمكن بدونه أن يحصر الحكم في دائرة الحياة العائلية . ثم هبنا نقبل منكم هذا القول ، فغنسالكم : التي لم يجعلها الله تعالى قواما في البيت بل قد وضعها فيه موضع القنوت ، أنتم

تريدون أن تخرجوها من مقام القنوات الى منزلة القوامه على جميع البيوت ، أى على جميع الدولة ؟ • أمن شك فى أن قوامه الدولة أخطر شأننا وأكثر مسئولية من قوامية البيت ؟ فهل أنتم تظنون بإله أنه يجبل المرأة قواما على مجموعة من ملايين البيوت ولم يشأ أن يجعلها قواما داخل بيتها •

ثم ارجع البصر فى القرآن ، انه يحدد دائرة أعمال المرأة بهذه الكلمات الصريحة : « **وقرن فى بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى** » (الاحزاب : ٣٣) وعسى أن يعود المعترض فيقول : هذا الامر انما أمرت به نساء بيت النبى صلى الله عليه وسلم • فنحن نسأله : هل كان بنساء بيت النبى صلى الله عليه وسلم عجز دون سائر النساء لا يدعهن يقمن بالامور خارج البيت • وهل تفوقهن سائر النساء بفضل فى هذه الناحية ؟ واذا كانت جميع آيات القرآن بهذا الصدد مختصة بأهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم ، فهل أذن الله لسائر المسلمات أن يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى ، وأن يكلمن الرجال ويخضعن لهم بالقول ، فيقطع الذى فى قلبه مرض ؟ وهل يرضى الله تعالى أن يكون بيت كل مسلم غير بيت النبى صلى الله عليه وسلم مدنسا بالرجس ؟

ثم هيا بنا الى الحديث • وهنا نجد هذه الأقوال الواضحة للنبى صلى الله عليه وسلم « اذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاكم وأموركم الى نساءكم فبطن الأرض خير من ظهرها » رواه الترمذى وعن أبى بكر لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى ، قال « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » رواه البخارى وأحمد بن حنبل والنسائى والترمذى • هذان الحديثان جاء كلاهما يفسر قول الله تعالى « **الرجال قوامون على النساء** » تفسيراً سديداً يصيب المحز ويطبق المفصل ، ويتجلى منهما أن السياسة والحكم خارجان عن دائرة أعمال المرأة • وأما السؤال : ما هى أذن دائرة أعمال المرأة ؟ فتجيب عنه هذه الأقوال الكريمة للنبى صلى الله عليه وسلم بالصراحة والوضوح :

« والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم » رواه أبو داود .

وهذا هو التفسير الصحيح للآية « وقرن في بيوتكن » وتفسرها بعد ذلك هذه الأحاديث التي جاءت تعفي المرأة من معالجة ما هو دون السياسة والحكم من الأمور والواجبات خارج البيت :

« الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض » رواه أبو داود .

« عن أم عطية قالت نهينا عن اتباع الجنائز » رواه البخاري .

هذا وإن كانت عندنا دلائل عقلية قوية تعزز نظريتنا هذه ، ونحن مستعدون لمرضاها على من يتحدانا فيها ، إلا أننا نضرب صفحا عنها في هذا المقام ، لأنه لم يسألنا سائل عنها ، ولأننا لا نقبل من مسلم بعد أن بلغته أحكام الله ورسوله واضحة بيينة أن يطلب الدلائل العقلية قبل أن يتبعها أو يشترط تلك الدلائل لأجل اتباعه أياما . وذلك أن المسلم - إن كان صادقا في إسلامه - يجب عليه أن يتبع قبل كل شيء ما أمر به . ثم له بعد ذلك أن يطلب الأدلة العقلية ، حتى تطمئن نفسه . أما من يقول : ما كنت لأتبع ما أمر به الله والرسول إلا بعد أن ترصوني بالأدلة والبراهين العقلية ، فلا نعهده حتى مسلما فضلا عن أن نفوض إليه أمر وضع الدستور لدولة إسلامية . إن من يطلب الدليل العقلي ويأبى أن يمتثل أمرا من أوامر الله إلا به ، فلا شك أن مقامه الصحيح خارج حدود الإسلام لا داخلها .

وإذا كان عند من يسوغون تدخل المرأة في شؤون السياسة والحكم دليل يؤيد نظريتهم ، فما هو إلا أن عائشة رضي الله عنها قد خرجت تطالب بدم عثمان رضي الله عنه وقاتلت عليا كرم الله وجهه في وقعة الجمل . إلا أن هذا الدليل قائم على أساس من الخطأ . وذلك أنه ما دام هدى الله ورسوله واضحا في مسألة ، لا يجوز أبدا

أن يحتج فيها بعمل شخصي لأحد من الصحابة ، مما يخالف هدى الله ورسوله بادىء الرأى . لأن سير الصحابة رضوان الله عليهم لا ريب في مشاغل الهدى ومصابيح الدجى ، نستقصى بها في اتباع ما هداها الله ورسوله إليه ، لا نتبع ما فرط منهم من الهفوات الشخصية معرضين عن الآيات الواضحة وهدى الرسول الثابت . ثم كيف يجوز لنا أن نتخذ الفعل الذى قد خطاه كبار الصحابة في تلك الآونة والذى ندمت عليه أم المؤمنين بنفسها فيما بعد دليلا على أحداث بدعة في الاسلام .

فهذه أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها لما بلغها اقدام عائشة رضوان الله عنها على ذلك الأمر ، كتبت اليها كتابا قد نقله بتمامه ابن قتيبة في (الامامة والسياسة) وابن عبد ربه في (العقد الفريد) . فانظر فيه ما أشد الكلمات التي تعظ بها أم سلمة رضى الله عنها : « قد جمع القرآن الكريم ذيلك فلا تنحيه . . قد نسيت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهاك عن الاقراط في الدين . . وما كنت تأتله لرسول الله لو عارضك بأطراف الجبال والفلات على قصود من الابل ، من منزل الى منزل » ثم اذكروا قول عبد الله بن عمر رضى الله عنه « بيت عائشة خير من هوجها » واقروا قول أبي بكره هذا في صحيح البخارى : « ما نجوت من فتنة وقعة الجمل الا لما تذكرت من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يفلح قوم ولوا امرهم امراة » .

ومن كان يا ترى أعلم بالشرع من على رضى الله عنه في ذلك الزمن فقد كتب الى أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها بصراحة : ان ما أقدمت عليه يتعدى حدود الشريعة ، ولم يسع أم المؤمنين على فرط نكاتها وكمال فقامتها أن تجيبه على ذلك بدليل . كانت كلمات على رضى الله عنه في كتابه . « أما بعد فانك خرجت غاضبة لله ولرسوله تطليدين امرا كان عنك موضوعا . ما بال النساء والحرب والاصلاح بين للناس ؟ تطالبين بعم عثمان ، ولعمري لمن عرضك للبلاء وحملك على المصيبة أعظم اليك ذنبا من قتلة عثمان » .

وانظر كيف يعد على رضى الله عنه ما قامت به أم المؤمنين مخالفا للشرع ، ولكنها ما وسعها إلا أن تجيبه قائلة « جل الأمر عن العتاب ، والسلام ! » • ثم لما انتهت وقعة الجمل ودخل على رضى الله عنه على أم المؤمنين قال لها : « يا صاحبة اليهودج : قد أمرك الله أن تتعدى فى بيتك ، ثم خرجت تقاتلين ؟ » فذلك لم تستطع حينئذ أن ترد عليه قائلة : ان الله لم يأمرنا معشر النساء بالتعود فى البيت ، وان لنا حقا فى معالجة السياسة والحرب •

ثم قد تحقق أيضا أن أم المؤمنين رضى الله عنها ما زالت فى آخر الأمر نادمة على فعلها • فروى العلامة ابن عبد البر فى (الاستيعاب) أن أم المؤمنين شكت الى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فقالت : مالك يا أبا عبد الرحمن لم تنهني عن الخروج ؟ فقال ابن عمر : رأيت أن رجلا قد غلب على أمرك ولم أرك تخالفينه ، فقالت لو نهيتنى لم أخرج • فأى حجة يا ترى بعد هذا كله فى عمل عائشة رضى الله عنها يحتج بها ذو علم ، ويدعى أن النساء أيضا قد جاء الاسلام بقرر شركتهن فى القيام بشؤون السياسة وتدبير أمور الدولة • وأما الذين لا يزنون الحق الا بميزان ما تعمل به الأمم الغالبة فى الارض ، والذين قد آلوا على أنفسهم الا ينهجوا الا منهج الكثرة الغالبة ، فمن فرض عليهم أن يجروا الاسلام معهم ويحملوه ما ليس فيه ؟ ان لهم الخيرة فى الامر ، فليذهبوا حيث يشاءون ، ولكن ينبغى لهم أن يكونوا - على الأقل - من الامانة والصدق والشجاعة بمكانة يستطيعون معها أن يقولوا : انا نفتدى بهؤلاء أو بهؤلاء ، ولا يقتولوا على الاسلام - بغير حجة - ما يردده البقة كتاب الله وسنة النبى صلى الله عليه وسلم وتاريخ القرون المشهود لها بالخير •

* * *

فهرس

٣	المسحمة
٤	طبيعة المسككة
٥	مصادر الدستور الاسلامى :
٥	(١) القرآن ، (٢) سنة الرسول
٦	(٣) أعمال الخلفاء الراشدين
٦	(٤) مذاهب المجتهدين
٧	المشاكل - غرابة المصطلحات
٨	الترتيب للغريب للمكتب الفقهي القديم
٩	فساد النظام التعليمى - ادعاء الاجتهاد مع الجهل
١٢	مسائل الدستور الاساسية
١٣	١ - لمن الحاكمة - معنى كلمة الحاكمة
١٤	لمن الحاكمة فى واقع الامر
١٥	من ذا الذى يستحق الحاكمة
١٦	من ذا الذى ينبغي ان تكون له الحاكمة
١٧	حاكمة الله القانونية - مؤذلة الرسول
١٩	الخلفة الجمهورية - ٢ - الحدود العملية للدولة
٢١	٣ - الحدود العملية لاركان الدولة
٢٣	حدود العمل للهيئة التنفيذية
٢٤	حدود العمل للسلطة القضائية
٢٥	العلاقة بين مختلف اركان الدولة
٣٠	٤ - الغاية التى تقوم لاجلها الدولة
٣١	٥ - كيف تتشكل الحكومة
٣١	انتخاب رئيس الدولة
٣٥	تشكيل مجلس الشورى
٤٠	شكل الحكومة ونوعها
٤٢	٦ - صفات اولى الامر ومؤهلاتهم
٤٦	٧ - المواطنة واسسها
٤٨	٨ - الحقوق المدنية
٥٢	حقوق الدولة على الاهالى
٥٣	اسئلة
٥٧	المرأة ومناصب الدولة فى نظام الاسلام



النوع ٣٠ قرش